الأمم المتحدة

A/60/PV.56

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٥٦**

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

**البند ٧٥ من جدول الأعمال** (تابع)

**المحيطات وقانون البحار**

(أ) **المحيطات وقانون البحار**

**تقارير الأمين العام** (A/60/63 و Add.1 و Add.2 و A/60/91)

**تقرير عن عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار في اجتماعها السادس** (A/60/99)

**مشروع قرار** (A/60/L.22)

(ب) **استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة**

**تقرير الأمين العام** (A/60/189)

**مشروع قرار** (A/60/L.23)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن الارتباك الذي وقع في الليلة الماضية، الذي كان سببه مشاكل تقنية. وقد كان هناك متكلم واحد قوطع بسبب تلك المشاكل.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تود أن تتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. هل لي أن أذكّر الوفود أن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة نونييز دي أودريمان** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): سيدلي وفدي بتعليله للتصويت بشأن مشروعَيْ القرارين اللذين نُظر فيهما في إطار البند المعنون ''المحيطات وقانون البحار''، والواردين في الوثيقتين A/60/L.22 و A/60/L.23، ونرجو أن يتاح لنا الوقت المعقول لذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-62080 (A)

فيما يتعلق بمضمون مشروع القرار A/60/L.22، يود وفدي أن يعرب مرة أخرى عن التزام جمهورية فنزويلا البوليفارية بالتعاون في مجال حماية المحيطات والبحار، وبخاصة بالنظر إلى أهميتها للتنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن بلدي ليس طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ولا تنطبق عليه معايير الاتفاقية بموجب القانون الدولي العرفي، باستثناء المعايير التي أقرتها جمهورية فنزويلا البوليفارية أو ستقرّها في المستقبل، وعلى وجه التحديد عن طريق دمجها في التشريعات المحلية. ونود أن نضيف أن الأسباب التي منعت بلدي من الانضمام إلى الاتفاقية لا تزال قائمة. ولذلك، فإن وفدي سيمتنع، وهو يؤكد من جديد موقفه الثابت بشأن الاتفاقية، عن التصويت الوشيك الحدوث.

فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار، يود وفدي أن يعيد التأكيد أيضا على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ليس لها طابع عالمي أو متكامل، ولا تحظى بمشاركة عالمية أو متكاملة. فهي ليست عالمية لأنها لم تحظ بمشاركة جميع الدول. وتبعا لذلك، فإنها لا تنطبق على الدول التي ليست أطرافا متعاقدة فيها. ويُقر مشروع القرار بهذا الوضع في الفرع الأول منه، ”تنفيذ الاتفاقية والاتفاقات والصكوك ذات الصلة“، الذي يهيب فيه بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية، أن تفعل ذلك. ثانيا، ليس للاتفاقية طابع متكامل لأنها ليست وثيقة موحدة تنظر في كل الأنشطة المتعلقة بالمحيطات والبحار والمسائل ذات الصلة.

كما يود وفدي أن يشير إلى تقرير الأمين العام عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/60/63/Add.1)، الذي وُضع وفقا للفقرة ٧٤ من القرار ٥٩/٢٤.

وفي رأينا أن البيان الوارد في الفقرة ١٧٧ من التقرير لا يمكن قبوله عندما يشير إلى أن اتفاقية قانون البحار تضع الإطار القانوني الذي يحكم كل الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار، بخاصة فيما يتعلق بحماية وحفظ البيئة البحرية ومواردها الحية خارج نطاق الولاية الوطنية. فالاتفاقية ليس لها نظام تنظيمي محدد بشأن هذه المسألة. ولا يذكر التقرير الاتفاقات الإقليمية والعالمية العديدة التي تنظّم، كل في مجال اختصاصها حماية وحفظ البيئة البحرية ومواردها الحية. والأهم من ذلك أنها لم تذكر اتفاقية التنوع البيولوجي، التي تشكّل صكا إطاريا لتنظيم حفظ واستخدام التنوع البيولوجي بجميع جوانبه.

أتناول الآن مشروع القرار A/60/L.23، حول البند المعنون ”استدامة مصائد الأسماك بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية قانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة“.

يود وفدي أن يشدد على أن من بين المجالات ذات الأولوية بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية تنظيم قطاع مصائد الأسماك وتربية المائيات، الذي قمنا من أجله بوضع مجموعة واسعة من المعايير القانونية التقنية، الواردة في قانون مصائد الأسماك وتربية المائيات. ويمكّننا ذلك من تنفيذ بعض البرامج الخاصة بحفظ الموارد الحية البحرية وحمايتها وإدارتها من أجل تعزيز استخدامها بشكل معقول ومستدام، مع مراعاة جوانب البيولوجيا والاقتصاد والأمن الغذائي، والاجتماع والثقافة والبيئة والتجارة ذات الصلة.

وتنظيم قطاع مصائد الأسماك يشمل سفن الصيد الوطنية أيضاً. وقد أنشئت آلية للمراقبة والتفتيش خاصة بالأنشطة التي تقوم بها السفن الوطنية لصيد الأسماك في أعالي البحار، يستخدم فيها نظام الإبلاغ إلى الجهة المكلفة بإدارة

مصائد الأسماك وإنفاذ القانون المشار إليه آنفاً. وتسمح لنا هذه التقارير بأن نحدد الموقع الجغرافي الذي تتم فيه عمليات صيد الأسماك بدقة إلى جانب تلقي المعلومات بشأن الامتثال للمعايير القانونية المنظمة لاستخدام الموارد.

والإجراءات التي اتخذتها فنزويلا للتصدي للصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه تنفذ من خلال تقارير دورية ترسل إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بشأن سفن الصيد الوطنية التي تقوم بالصيد بشكل قانوني في المياه الدولية أو في مناطق تقع داخل نطاق الولاية القضائية لبلدان أخرى.

وتسمح لوائحنا المنظِّمة لمصائد الأسماك باستخدام النظم الساتلية العالمية ومعدات تحديد المواقع بالنسبة لسفن الصيد التي تزيد حمولتها على ٣٠ طناً، كما تسمح بوجود مراقبين مرخص لهم على ظهر السفن لجمع المعلومات اللازمة وإبلاغها إلى السلطات. ولوائحنا تتناول أيضاً قدرات الصيد وشباك جرافة القاع من خلال نظام جزاءات لعدم الامتثال لقواعد الحفظ والإدارة.

ونشدد على أن مشاركة المواطنين في أنشطة صيد الأسماك التي تغطيها القوانين الدولية ذات الصلة مبدأ نكرسه في لوائحنا لصيد الأسماك وتربية المائيات. والمعهد الوطني لمصائد الأسماك وتربية المائيات يشجع التشاور والمشاركة الفعالة من جانب المواطنين الذين يعملون في صيد الأسماك وتربية المائيات، بصفتهم الفردية أو كأعضاء في تعاونيات أو أي منظمات أخرى كالتي تجمع أصحاب السفن أو نقابات الصيادين وصناعة صيد الأسماك والباحثين والمنظمات المالية والتعليمية وغير ذلك من الأفراد المؤهلين المشاركين في وضع خطط تنمية مصائد الأسماك وتربية المائيات والأنشطة المرتبطة بهما.

أما على الصعيد الدولي، فقد نفذت جمهورية فنزويلا البوليفارية المبادئ الواردة في مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية والفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. كما أنها شاركت بشكل فعال في أعمال المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك مثل لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وأجهزتها الفرعية، ولجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي، ومنظمة أمريكا اللاتينية لتنمية مصائد الأسماك، ولجنة مصائد الأسماك في المياه الداخلية في أمريكا اللاتينية، والاتفاقية الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي، ولجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري.

كما أن فنزويلا طرف متعاقد في اتفاقات مثل اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية في منطقة الكاريبي الكبرى وبروتوكولها المعني بمناطق الحماية الخاصة والحياة البرية، والذي شاركت فنزويلا في مفاوضاته منذ البداية. وفنزويلا طرف أيضاً في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، التي نعتبرها الإطار القانوني الملائم لتنظيم حفظ واستخدام التنوع البيولوجي من جميع جوانبه. ووقعت فنزويلا أيضاً اتفاقات ثنائية بشأن مصائد الأسماك، بما في ذلك الاتفاق مع كل من ترينيداد وتوباغو وجمهورية سورينام.

ومع ذلك، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية ليست طرفاً في اتفاقية قانون البحار، أو اتفاق عام ١٩٥٥ لتنفيذ أحكام اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة. وهي غير ملزَمة بأحكام ذلك الاتفاق بموجب القانون الدولي العرفي، ما عدا الأحكام التي اعترفت بها جمهورية فنزويلا البوليفارية اعترافاً صريحاً، أو سوف تعترف بها في المستقبل، من خلال إدماجها في تشريعاتها الداخلية. والأسباب التي تحول دون تصديق بلادي

عليها لا تزال قائمة. وعليه، فإن وفدي لا يستطيع أن يؤيد مشروع القرار A/60/L.23، بشأن استدامة مصائد الأسماك، بما في ذلك من خلال اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥.

ووفدي لن يعرقل اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، رغم تأكيده على موقف تاريخي فيما يتعلق باتفاقية قانون البحار والصكوك ذات الصلة، وبالنظر إلى جوانب معينة في مشروع القرار الحالي، نعرب عن تحفظاتنا الصريحة إزاء مشروع القرار.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت. وتبت الجمعية الآن في مشروعَيْ القرارين A/60/L.22 و A/60/L.23.

نبدأ بمشروع القرار A/60/L.22، المعنون ''المحيطات وقانون البحار''. لقد انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أوروغواي وبلجيكا وساموا وسانت لوسيا والسويد وفيجي وكرواتيا وهندوراس.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة، موناكو، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام، اليمن.

المعارضون:

تركيا.

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، الجماهيرية العربية الليبية، فنزويلا، كولومبيا

اعتُمد مشروع القرار *A/60/L.22* بأغلبية ١٤١ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٠/٣٠).

[بعد ذلك، أبلغت وفود فانواتو وفيجي وغانا ونيبال وهايتي الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/60/L.23، المعنون ''استدامة مصائد الأسماك بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تضمنته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة''.

أضيفت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: أوروغواي، بلجيكا، ساموا، سانت لوسيا، السويد، فيجي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.23؟

اعتمد مشروع القرار *A/60/L.23* (القرار ٦٠/٣١).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تحدد مدته بعشر دقائق، على أن تدلى به الوفود من مقاعدها.

**السيد ليانوس** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد انضم وفد شيلي إلى توافق الآراء لاعتماد مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك الوارد في A/60/L.23 على أساس الفهم التالي.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تتضمن معايير مستقلة وشاملة بشأن صيد الأسماك في أعالي البحار، وهي صحيحة تماماً في حد ذاتها. وقد تمكنا من الانضمام إلى توافق الآراء فيما يتعلق باتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تضمنته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة، والمعروفة باتفاق نيويورك. وقد فعلنا ذلك بالرغم من أن شيلي ليست طرفاً في الاتفاق، إلا أنها توافق على مبادئ الاتفاق وتطبقها.

إننا نرى أن مبدأ التوافق، المنصوص عليه بوضوح في الصكوك الوارد ذكرها في القرار والممارسات الدولية، ينبغي الامتثال له بالكامل في أعالي البحار من قبل جميع السفن التي تقوم بصيد الأسماك في أعالي البحار وكل الدول الساحلية حين يتعلق الأمر بموارد مرتبطة بالمنطقة البحرية وموجودة فيها وكذلك في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

**السيد هارت** (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): تؤيد بربادوس بشدة المشاعر التي تم الإعراب عنها في الفقرة ٤٦ من القرار A/60/L.22، التي تتطابق بالفعل مع الفقرة ٥٦ (س) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ٦٠/١). ونؤيد بصفة خاصة التشديد على الحوار بين الدول بشأن وضع نظم رقابية لتعزيز السلامة، والكشف، والمسؤولية، والأمن، والتعويضات، فيما يتعلق بعملية نقل المواد المشعة عبر مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي تصويتنا للقرار، نفهم أن الأمين العام سيتناول بشكل شامل، في تقريره الذي يقدمه إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة عن المحيطات وقانون البحار، جميع المسائل الواردة في الفقرة ٤٦ من الوثيقة A/60/L.22، المتعلقة بنقل النفايات النووية والمشعة.

وترفض بربادوس بشدة الحجة التي يقدمها البعض بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية هما الكيانان الوحيدان اللذان ينبغي أن يتكلما بشأن تلك

المسألة. وكما أقر زعماؤنا في استراتيجية موريشيوس للدول الصغيرة الجزرية النامية، وكذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، يقتضي الطابع المعقد للمسألة مناقشة حكومية دولية أوسع بكثير لمختلف جوانبها. وتعتبر بربادوس الجمعية العامة – الجهاز الرئيسي التداولي وصانع القرار والتمثيلي والديمقراطي في الأمم المتحدة – المحفل الوحيد المناسب لمعالجة المسألة من جميع جوانبها.

ويساور بربادوس قلق بالغ من أن البعض، في محاولة لتبرير عمليات النقل الشديدة الخطورة تلك، أشاروا إلى سجل سلامة هذه العمليات. ولا يمكننا أن نعتبر تلك الحجة مشروعة في بيئة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، حيث لم يعد هناك أمر مستحيل. علاوة على ذلك، أينبغي تأجيل اتخاذ إجراء بهذا الشأن ريثما تقع حادثة أو هجوم إرهابي على إحدى تلك الشحنات؟

ختاما، أود أن أعيد تأكيد موقف بربادوس بشأن هذه المسألة كما ورد في إعلان بنما، الذي أصدرته رابطة الدول الكاريبية في مؤتمر قمتها الرابع في تموز/يوليه هذا العام. فلقد رفض رؤساء الدول أو الحكومات بهمة وقوة

”استمرار استخدام البحر الكاريبي في النقل والشحن العابر للمواد النووية والنفايات السمية، بالنظر إلى التهديد الذي سيمثله أي انسكاب عرضي أو متعمد حدوثه لهذه المواد على حياة المنطقة ونظامها الإيكولوجي“.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا لتصويتهم بعد التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٧٥ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)؟

تقرر ذلك.

**البند ١٧ من جدول الأعمال**

**الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين**

**البند ٧٣ من جدول الأعمال**

**تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

(هـ) **تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها**

**تقرير الأمين العام (A/60/224)**

**مشروع القرار (A/60/L.27)**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): ما زالت أفغانستان تواجه تهديدات وتحديات خطيرة، تتراوح بين تطوير الأمن والمساعدة الإنسانية. وتقديم المجتمع الدولي للمساعدات في مجالات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية وتوفير الأموال أمر ضروري. فإن لذلك الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي أهمية حاسمة.

وستواصل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أداء دور هام في عملية ما بعد بون. ففي المجال السياسي، أدت الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات التي أُجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى إتمام عملية بون وأظهرت الالتزام الواسع النطاق لدى الناخبين الأفغان بتحقيق مستقبل ديمقراطي.

وفي مجال التنمية والتعمير، ستؤدي أفغانستان الدور الرئيسي في عملية التعمير، من خلال إعداد استراتيجية إنمائية وطنية مؤقتة، ضمن أمور أخرى. وفي الوقت ذاته، ستكون هناك حاجة إلى الأموال، وسيُعقد مؤتمر في لندن في كانون الثاني/يناير العام المقبل للمساعدة في ذلك المجهود.

وفيما يتعلق بالأمن، كانت هناك نجاحات، ولكن يجب تحقيق أكثر من ذلك. وثمة حاجة مستمرة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك إلى حل الجماعات المسلحة غير المشروعة ووضع حد لتجنيد الأطفال. ولا بد من التصدي الحازم للتهديد المستمر الذي يشكله الإرهابيون. وفي ذلك الصدد، أشيد بالجيش الوطني والشرطة الوطنية في أفغانستان، وأشيد بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية وبتحالف عملية الحرية الدائمة على إسهاماتها في تحسين الأحوال الأمنية، بما في ذلك العملية الانتخابية في أفغانستان.

وفيما يتعلق بجهود مكافحة المخدرات ومكافحة زراعة المخدرات، كما ورد في تقرير أصدره الأسبوع الماضي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم إحراز تقدم ولكن من المؤكد أن هناك المزيد مما يجب تحقيقه. وما زالت الحالة الإنسانية حرجة في أفغانستان، بما في ذلك حالة اللاجئين والمشردين داخليا. وفي هذا الصدد، يتعين ضمان السلامة والأمن وحرية الحركة لجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الأنشطة الإنمائية والإنسانية. وينبغي أن نتذكر الإجراءات التي اتخذتها اللجنة السادسة، والتي سيرد ذكرها بعد قليل في هذه القاعة، بشأن حماية الموظفين في حالات بناء السلام.

علاوة على ذلك، يجب أن تكون الأولوية في عملية التعمير لضمان احترام حقوق الإنسان وحماية دور المرأة، بما في ذلك من خلال المشاركة في العملية السياسية وإصلاح القطاع القضائي.

أخيرا، يسعدنا أن نؤكد مجددا – وأعتقد أننا جميعا نتفق على ذلك – أهمية الأمم المتحدة في حشد المجتمع الدولي لتحقيق التنمية والأمن واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لكي يعرض مشروع القرار A/60/L.27.

**السيد بلويغر** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): كما كان الحال في السنوات السابقة، يشرفني أن أعرض مشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن أفغانستان. وأود أن أقول في البداية إن ألمانيا تؤيد بالكامل بيان الاتحاد الأوروبي، الذي ستدلي به لاحقا الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي.

تتزامن مناقشتنا تقريبا مع نهاية عملية بون، أي مع ”إنشاء حكومة ذات قاعدة واسعة وتراعي الجنسانية ومتعددة الأعراق وتمثيلية بالكامل“، كما حددها اتفاق بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1154). ونهاية عملية بون خطوة كبيرة لأفغانستان وللمجتمع الدولي. فلقد حققنا الكثير منذ عام ٢٠٠١.

عندما اجتمعت الوفود في بيترسبرغ بالقرب من بون عام ٢٠٠١، لم تكن مهمتهم يسيرة على الإطلاق، وما كان عنوانه ”اتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة في أفغانستان ريثما يُعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة“ لم يكن سوى صياغة برنامج عمل لنظام جديد في أفغانستان.

وبعد ٢٣ عاما من الحروب، واجهنا عددا من التحديات، بما في ذلك التحدي المتمثل في أن البنية التحتية المادية والمؤسسية للبلد كانت مدمرة إلى حد يصعب تصديقه. وحين وصلت الأمور لذروتها، كان هناك أكثر من ٧ ملايين لاجئ يعيشون في ظروف صعبة، وأغلبهم كانوا يعيشون في بلدان مجاورة ويشكلون عبئاً على النسيج الاجتماعي لشعوب هذه البلدان. وكان الأطفال بلا أمل في مستقبل كريم يعيشونه في سلام ورخاء وكانت النساء سجينات في منازلهن. وكانت النخبة قد رحلت عن البلد، ولم يكن للأقليات العرقية أي رأي في بناء بلدهم.

وما هو العمل الذي أنجزناه في هذه الأثناء؟ لا شك أن عملية بون عانت من التأخير والنكسات. ولكن، نظرا للظروف القاسية في البداية، نجد أن ما أنجزنا من عمل أفضل كثيرا مما كان في وسع الكثيرين أن يتوقعوه – وفي الواقع، أفضل مما كان متوقعا – في عام ٢٠٠١.

واليوم، تم تنفيذ جميع أحكام اتفاق بون. ويتوقع أن يعقد البرلمان المنتخب حديثا جلسته الافتتاحية في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وفضلا عن ذلك، أنشئت جميع اللجان، حسبما اقتضى اتفاق بون. وأصدرت عملة جديدة. واكتملت عملية تسريح المقاتلين السابقين في الجيش الأفغاني ونزع سلاحهم هذا الشهر في ظل قيادة اليابان. وبدأت عملية إعادة تشكيل المؤسسات مثل الجيش الوطني والشرطة الوطنية وإعادة بناء النظام القضائي والصحي والتعليمي وهي تظهر نتائج بالفعل.

وتحسنت الحالة الأمنية في أجزاء كبيرة من البلد. وانطلق التعمير الاقتصادي وتعمير البنيات التحتية. وتحسنت حالة المرأة: فالفتيات يلتحقن مرة أخرى بالمدارس والكليات والجامعات؛ وتحصل النساء على المزيد من فرص العمل، وهناك الآن ثلاث نساء وزيرات في الحكومة الأفغانية. وكانت نسبة عشرة في المائة من المرشحين في الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من النساء. وإجمالي نسبة ٢٧,٤ في المائة من أعضاء فولسي جيرغا، في مجلس النواب بالبرلمان الأفغاني، من النساء – وذلك في الواقع أكثر مما عليه الحال في العديد من البرلمانات في البلدان الغربية.

وسيكون البرلمان الجديد متوازنا من حيث تعددية الأعراق، مثله مثل الحكومة الأفغانية الحالية. وبسطت الحكومة المركزية سلطاتها إلى أبعد من كابل. واستعيدت الثقة بمستقبل أفغانستان، على النحو الذي أوضحته عودة ٣,٥ ملايين لاجئ أفغاني منذ عام ٢٠٠٢. ومما له أهمية في رأينا أن أفغانستان، تقوم، بمساعدة من المجتمع الدولي، بتعزيز جهودها لتهيئة الظروف الملائمة لتمكين المزيد من اللاجئين الأفغان والأشخاص المشردين داخليا من العودة الاختيارية والآمنة والكريمة والمستدامة وإعادة إدماجهم.

كيف أنجزنا كل ذلك العمل؟ أولا، وضع اتفاق بون جدول أعمال مفصل للعملية السياسية في أفغانستان، بتحديد الأهداف والمواعيد النهائية. وثانيا، أثبتت المشاركة الكبيرة من الأمم المتحدة منذ البداية، والتي شملت التنسيق الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على أرض الواقع، أنها أمر حاسم لعملية السلام والتعمير. وسيظل اضطلاع الأمم المتحدة بدور قوي أمرا لا غنى عنه في المرحلة المقبلة، أيضا.

ثالثا، لقد كان مفهوما أن عملية السلام لن تحظى بفرصة للنجاح إلا إذا كانت عملية شاملة. ولا يمكن إنجاز التعمير بدون توفير الأمن ووجود إطار مؤسسي.

رابعا، أوكلت للعناصر الأمنية مهام مختلفة. وبينما كانت عملية ”الحرية الثابتة“ تتعاون بشكل وثيق حيثما تقتضي الضرورة، فإنها كانت مجهزة بولاية قوية لكي تكافح بفعالية الهياكل الإرهابية القائمة في أفغانستان، بالتعاون مع الجيش الوطني الأفغاني. وكان المقصود من القوة الدولية للمساعدة الأمنية تحقيق الاستقرار وتقديم المساعدة. وتوسعت البعثة، من خلال أفرقتها لتعمير المقاطعات، إلى المناطق الشمالية والغربية، وهي تتوسع حاليا إلى جنوب أفغانستان، وتكفل الأمن بالتعاون مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

خامسا، ظل الالتزام المالي والمؤسسي الكبير للمجتمع الدولي حاسما في الجهود التعاونية لإحداث التغيير. وتبرع المجتمع الدولي بمبلغ ٨,٤ بلايين دولار لتعمير

أفغانستان في مؤتمر برلين الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. واضطلع الآلاف من الجنود التابعين لعملية الحرية الثابتة و ٥٠٠ ٩ جندي من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وما زالوا يضطلعون، بدور محوري في توفير الأمن في البلد.

سادسا، لقد مكن اتخاذ نهج قوي متعدد الأطراف والجنسيات من بناء السلام الفعال. وكان مفهوما أنه ما من بلد أو منظمة دولية يمكن أن تتحمل وحدها عبء ومسؤولية عملية السلام والتعمير في أفغانستان. وذلك الفهم جعل التعاون الوثيق والتنسيق أمرا أساسيا من أجل تفادي الازدواجية. واليوم، تشارك العديد من الدول في عملية الحرية الثابتة، وتساهم ٣٦ دولة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقادت خمس دول – هي الولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، وايطاليا – عملية إصلاح القطاع الأمني في أفغانستان.

أخيرا – ولكن بالتأكيد ليس آخرا – أصبحت ملكية الأفغان لأمرهم واضحة وحاسمة. وبالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، قام الشعب الأفغاني، الذي سئم الحرب والبؤس، بتحديد وتنفيذ جميع الخطوات التي اتخذت في اتفاق بون.

ما هي التحديات التي تنتظر والطريق المؤدي إلى الأمام؟ لقد قطعنا شوطا طويلا. ولكن ما زالت هناك تحديات كبيرة ماثلة أمام أفغانستان. إذ لا تزال الحالة الأمنية مضطربة، و لم يتحقق بعد الانتصار في معركة مكافحة الإرهاب. ويزداد الإجرام العادي والفساد. وما زال أصحاب السلطة المحليون – وبعضهم على صلة بتجارة المخدرات – يحتفظون بقوة عسكرية وبنفوذ سياسي. ويجب معالجة مسألة أمراء الحرب أو الخلفيات الإجرامية لبعض أعضاء البرلمان المقبلين. وما زال يوجد ما يصل إلى ١ ٨٠٠ من المليشيات غير القانونية، التي تمثل عشرات الآلاف من الجنود المسلحين، الذين يلزم نزع أسلحتهم.

وغني عن القول إنه لا بد لأفغانستان أن تضطلع بالمهمة بطريقتها الخاصة. وتولي المسؤولية محليا أمر حاسم لاستمرارية العملية ولنجاحها.

إننا نعتقد أن مشروع القرار لهذا العام يبرز التقدم الذي أحرز، فضلا عن التحديات التي تنتظر. ويركز مشروع القرار على الأمن، وعلى الانتخابات وعلى بداية مرحلة ما بعد عملية بون، فضلا عن تركيزه على إنتاج المخدرات والاتجار بها. وينظر في المساعدة الإنسانية، والانتعاش والتعمير. ويعالج المشروع أيضا المسألة غير المحسومة المتمثلة في دعاوى ملكية الأرض. ومع التقدم في استعادة الحياة الطبيعية، نتوقع أن يغلب التعمير على الشواغل الإنسانية في الأعوام المقبلة.

وكانت المفاوضات بشأن مشروع القرار سريعة وتميزت بتوافق واسع في الآراء بين المشاركين. وأود أن أشكر وفد أفغانستان على تعاونه البناء خلال الأسابيع الأخيرة. وفضلا عن ذلك، يبرهن وجود أكثر من ١٢٠ مقدما لمشروع القرار على الإجماع الشامل للمجتمع الدولي، كما هو ممثل في الجمعية العامة، فيما يتعلق بالتطورات الجارية في أفغانستان. ويتضمن مشروع القرار رسالة قوية موجهة من هذه القاعة إلى الشعب الأفغاني.

وقد اقترحنا إجراء تغيير في صيغة مشروع القرار العام المقبل بغية إبراز المرحلة الجديدة التي تدخلها أفغانستان في نهاية عملية بون. وسيكون مشروع القرار واحدا، وفي إطار بند واحد من جدول الأعمال، ويغطي مختلف جوانب الأمن والتعمير والحكم، التي يتم تناولها حتى الآن في إطار الجزأين ألف وباء من القرار. ورحبت بذلك الاقتراح العديد من الوفود.

ويمكن لأفغانستان أن تصبح نموذجا ممتازا لبناء السلام. وفي النموذج الذي تمثله دليل على أن التدخل

العسكري ينبغي أن يعقبه دائما عملية بناء فعلي للدولة. ويشكل بناء الدولة وبناء السلام في أفغانستان أيضا جزءا من عملية التصدي للتحديات العالمية من قبيل الإرهاب الدولي.

ولألمانيا روابط طويلة الأمد مع أفغانستان. وقد أسهمنا في إعادة بناء دولة تنعم بالاستقرار والديمقراطية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١ بدرجة لا تماثلها مشاركتنا في أي مكان آخر. ووضعت الخطة لعملية إعادة الإعمار في ثلاثة مؤتمرات دولية معنية بأفغانستان في ألمانيا، عقدت في بون عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وفي برلين عام ٢٠٠٤.

وقد تعهدت ألمانيا بتقديم مساهمة عينية قيمتها ٦٤٠ مليون يورو (٧٦٠ مليون دولار) لإعادة إعمار أفغانستان خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨. ونحاول الأخذ في إعادة بناء البلد بنهج كلي حقا، يشمل التنمية على الصعد العسكرية والسياسية والمدنية والتعليمية والثقافية والاقتصادية، وذلك لأن لدينا اعتقادا راسخا بأن النهج الشامل هو مفتاح النجاح.

أما في المجال العسكري، فألمانيا هي أكبر المساهمين بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وأما في مجال إصلاح القطاع الأمني، فنحن نتصدر عملية تقديم المساعدة الدولية الرامية إلى بناء وتدريب وتجهيز قوة وطنية للشرطة مؤهلة ومتمتعة بالقدرة المهنية، ويدخل في عدادها شرطة الحدود الأفغانية وقوة لشرطة مكافحة المخدرات. وقد أنفقت ألمانيا منذ عام ٢٠٠٢ ما يقارب ٧٠ مليون يورو على إعادة تكوين الشرطة الأفغانية.

وسوف يستمر التزامنا حيال إعادة البناء وإحلال السلام في أفغانستان في ظل الحكومة الألمانية الجديدة. ونحن نؤيد، انطلاقا من عملية بون، كلا من الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان والمملكة المتحدة في إعدادها لعقد مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ونتطلع إلى أن يتمخض هذا المؤتمر عن نتائج هامة.

وأود أن أدخل تنقيحا شفويا على مشروع القرار في هذه المرحلة المتأخرة. ونود أن ننقح الفقرة ٥ من الجزء باء من منطوق مشروع القرار. وقد اقترح هذا التنقيح وفد فرنسا وأيده في ذلك عدد من الوفود المهتمة بالأمر. وهو لا يغير فحوى الفقرة بأي حال؛ بل يقصد به مجرد ضمان الاتساق الكامل مع الصكوك الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح.

ومن ثم سيكون النص المنقح للفقرة ٥ من الجزء باء من المنطوق كما يلي:

”تعرب عن قلقها بشأن تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم في القتال من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة في أفغانستان، وتكرر التأكيد على أهمية إنهاء استخدام الأطفال بالمخالفة للقانون الدولي، وترحب بانضمام أفغانستان إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين“.

وأرجو أن يكون ذلك التنقيح مقبولا لدى جميع الدول الأعضاء.

وقبل أن أختتم، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن البلدان التالية قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار بعد إصداره: أرمينيا، إكوادور، إندونيسيا، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، بليز، البوسنة والهرسك، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تونغا، جزر سليمان، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الرأس الأخضر، سانت لوسيا، السودان، عمان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، ملديف، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

ونرجو مخلصين أن يحظى مشروع القرار المطروح بتوافق الآراء الذي يلقاه دائما في الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يوجد لدى الأمانة العامة نص التنقيح الشفوي لمشروع القرار A/60/L.27، ويمكن للوفود الاطلاع عليه.

**السيد فرهادي** (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): لقد اجتمعنا هنا اليوم، قبل أسبوع واحد من الذكرى الرابعة للتوقيع على اتفاق بون، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد حان الوقت لتقييم التطورات التي حدثت في أفغانستان على مدى السنوات الأربع الأخيرة ولتقييم بقية التحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا.

منذ شهرين فقط، في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، توجه ملايين الرجال والنساء إلى صناديق الاقتراع لينتخبوا ممثليهم في الجمعية الوطنية والمجالس البلدية في أفغانستان، متحدين بذلك جميع التهديدات التي يشكلها من يريدون تحويل العملية السياسية عن مسارها. وقد رشح ما يزيد على ٥ ٠٠٠ أفغاني، رجالا ونساء، أنفسهم للانتخاب في ممارسة لحقهم الديمقراطي. وتجلى دور المرأة الهام بوضوح طوال العملية الانتخابية، لأنها تشكل عددا كبيرا من الناخبين المسجلين. علاوة على ذلك، ستشكل النساء ما نسبته ٢٧ في المائة من الممثلين في الجمعية الوطنية. والواقع أن هذا مستوى غير مسبوق من المشاركة النسائية في الحياة السياسية بأفغانستان. ومن المقرر أن تنعقد الدورة الأولى للبرلمان المنتخب حديثا الشهر القادم، فتفتح بذلك فصلا جديدا في تاريخ أفغانستان الحديث.

ويشكل الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والبلدية خطوة رئيسية أخرى صوب توطيد دعائم الديمقراطية في أفغانستان، لأنها جرت بعد تنفيذ الأحكام التالية لاتفاق بون: عقد اللويا جيرغا بصفة طارئة في تموز/يوليه ٢٠٠٢؛ اعتماد دستور جديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لحماية الحريات الأساسية لجميع المواطنين والمساواة في الحقوق بينهم؛ وإجراء أول انتخابات رئاسية على الإطلاق في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

ونتيجة لذلك، ها قد بلغنا الآن نهاية البرنامج السياسي لعملية بون. وفي هذا السياق، أود أن أعرب باسم حكومتي عن الامتنان الصادق للأمم المتحدة، وللقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف شمال الأطلسي، ولقوات التحالف، وللشركاء الدوليين الآخرين على ما أبدوه من التزام راسخ ودعم قوي.

وقد حققنا مكاسب إضافية في شتى المجالات منذ أن اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي قرارها ١١٢/٥٩ ألف – باء بشأن أفغانستان. ويستمر إحراز تقدم كبير نحو تشكيل جيشنا الوطني وشرطتنا الوطنية. وقد حافظنا على مسيرتنا صوب تكوين جيش محترف دائم قوامه ٠٠٠ ٤٣ جندي بنهاية عام ٢٠٠٧. ويواصل الجيش الوطني الأفغاني شن حملات عسكرية مشتركة مع قوات التحالف ضد أعضاء القاعدة والطالبان في الجنوب والجنوب الشرقي من البلد. وعلاوة على ذلك، يعمل ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ شرطي من شرطتنا الوطنية على تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد.

لقد بلغنا الآن المرحلة الأخيرة من إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد تم نزع سلاح وتسريح ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠ محارب سابق. إلا أن الإنجاز الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتطلب تنفيذ المراحل الثلاث للعملية كلها. وبينما نجحنا في إكمال المرحلتين الأوليين، فإن العنصر الأخير من العملية، أي إعادة إدماج المحاربين السابقين، يجب تناوله بنفس الدرجة من الاهتمام الذي أولي للمرحلتين الأوليين. وقد

أحرزنا تقدما أيضا في حل المجموعات المسلحة غير المشروعة، تمشيا مع البرنامج لنفس الغرض.

وتواصل جمهورية أفغانستان الإسلامية تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في جميع أنحاء البلد. وقد مدّت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان أنشطتها بقدر أكبر إلى أجزاء شتى من أفغانستان.

وعلاوة على ذلك، ازداد عدد الأطفال العائدين إلى المدارس من ٤ ملايين إلى حوالي ٥ ملايين منذ العام الماضي. وبالمثل، ازداد أيضا عدد اللاجئين العائدين من البلدان المجاورة زيادة كبيرة، الأمر الذي يبين استتباب السلام والاستقرار النسبيين في معظم أنحاء البلد.

وعلى الرغم من حقيقة أنه تم تنفيذ الحكم النهائي من أحكام اتفاق بون، فلا تزال أفغانستان تواجه الكثير من التحديات. فانعدام الأمن في أجزاء من جنوب وجنوب شرقي أفغانستان – الناجم عن الأنشطة المتجددة للطالبان والقاعدة والجماعات المتشددة الأخرى – يعتبر التحدي الرئيسي للاستقرار والتنمية في أفغانستان. وذلك الشاغل انعكس بحق في الفقرة ١١ من مشروع القرار عن أفغانستان المعروض حاليا على الجمعية، وفي أحدث تقرير للأمين العام عن أفغانستان مؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (A/60/224).

وفي ذلك السياق، نود أن نرحب مرة أخرى باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦٢٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي جدد بموجبه ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان لغاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

تبين الهجمات الإرهابية الأخيرة في أفغانستان التهديد المتواصل الذي يفرضه الإرهاب الدولي على السلام والاستقرار والإعمار في البلد. وتؤكد حكومتي مجددا التزامها الراسخ بمكافحة تلك البلية بجميع أشكالها ومظاهرها. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أكرر أن النجاح في مكافحة الإرهاب في أفغانستان يتطلب التزاما صادقا من بلدان المنطقة.

إن زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها تمثل عائقا آخر أمام توطيد السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، اتخذت حكومتي خطوات هامة ترمي إلى القضاء على تلك البلية. وما إنشاء وزارة مكافحة المخدرات؛ وبدء تطبيق خطة شاملة لتنفيذ مكافحة المخدرات؛ وإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتورطين في زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها؛ وأخيرا، إنشاء صندوق استئماني لمكافحة المخدرات، سوى بعض من المبادرات التي اتخذتها حكومتي لمعالجة مسألة المخدرات.

ويسرنا أننا تمكّنا من تخفيض نسبة زراعة خشخاش الأفيون إلى ٢١ في المائة في السنة الحالية. ونود أيضا أن نشدد على أهمية تقديم بدائل لكسب الرزق للمزارعين بغية تقليل الدوافع لزراعة وإنتاج الأفيون. وأفغانستان، بدورها، تظل ملتزمة ببذل كل الجهود الممكنة، في حدود قدرتها، في سبيل مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وعليه اسمحوا لي أن أشدد على أنه، بسبب الطبيعة القائمة على الطلب لتجارة المخدرات غير المشروعة، مطلوب أيضا اتخاذ خطوات إضافية من جانب بلدان العبور والبلدان المستهلكة لتقليص هذه التجارة. إن أفغانستان لن تكون حتما دولة مخدرات.

إن الفقر ووفيات الرضع والأمهات وسوء التغذية والافتقار إلى الموارد اللازمة لتقديم الرعاية الصحية الملائمة تمثل بعض التحديات الأخرى التي يواجهها شعب أفغانستان. وبغية معالجة تلك المسائل، أعدت حكومة أفغانستان الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وتشمل تلك

الاستراتيجية نهجا واضحا لتحقيق الخفض المستدام للفقر وتنمية اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد. وسيتم تقديم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية رسميا في مؤتمر المانحين لأفغانستان، المقرر عقده في لندن في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وإن مواصلة المجتمع الدولي مشاركته الدؤوبة في أفغانستان حاسمة لبلوغ الأهداف الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية.

وتود حكومتي أن تشدد على الحاجة إلى الإسراع في إعمار وتنمية البلد، نظرا للعلاقة المباشرة بين التنمية والأمن. وفي ذلك السياق، يشدد وفدي على أهمية مواصلة تقديم المعونة الدولية بطريقة منسقة ومستمرة.

إن الاختتام الناجح لاتفاق بون يجب أن لا يعني نهاية مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان، بل ينبغي، بدلا من ذلك، أن يشكل بداية لمرحلة جديدة للالتزام الدولي. وفي ذلك الشأن، تتطلع الحكومة الأفغانية إلى عقد مؤتمر لندن المقبل بشأن أفغانستان، الذي ستجدد فيه حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي شراكتهما للبناء على نجاح اتفاق بون أثناء عملية ما بعد بون.

ولإنجاز ما تبقى من أهداف ينبغي للارتباط بين المجتمع الدولي وأفغانستان، بعد عملية بون، أن يسترشد بالمبادئ الرئيسية التالية: الدور القيادي لحكومة أفغانستان في جميع جوانب عملية الإعمار، ضرورة مراعاة العدل في توزيع موارد في جميع أرجاء البلد، الحاجة إلى ضمان عمل الجهود الدولية على بناء قدرات دائمة ومؤسسات مستدامة، وأخيرا، الحاجة إلى ضمان الشفافية والمساءلة في الحياة العامة على جميع المستويات.

وختاما، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفدي المخلص للوفد الألماني وبخاصة سعادة السفير بليفر لما بذله من جهود دؤوبة في إعداد مشروع القرار المتعلق بأفغانستان المعروض علينا. وبالإضافة إلى ذلك نتقدم بشكر خاص للسيدة بيت مايدور – ميتكالف والسيد أكسيل كيوشيل لتوليهما قيادة عملية المشاورات مع الوفود، التي أسفرت عن النجاح في اتخاذ القرار. ونشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاسبر مارتيز (أنغولا).

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب أيضا عن امتنان وفدي الصادق لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة عن أفغانستان.

**السيدة دافيز** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وليختنشتاين، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا.

وبناء على نجاح الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٤ تشكل انتخابات ١٨ أيلول/سبتمبر البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات إنجازا كبيرا ومعلما بارزا بالنسبة لأفغانستان وهذه الانتخابات تمثل خطوة أخرى على طريق الاستقرار، والأمن، والازدهار للشعب الأفغاني. ويدل الإجراء الناجح لهذه الانتخابات المعقدة الصعبة على الجهد الشاق الذي بذله عديد من الأفراد والمنظمات سواء من الأفغان أو من المجتمع الدولي.

وأود باسم الاتحاد الأوروبي أن أعرب عن إعجابنا بالشعب الأفغاني، الذي عبر عن تصميمه من خلال ممارسته لحقه في التصويت. وأود أيضا أن أسلم بالدور الرائد الذي قامت به الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في قيادة أفغانستان إلى المكانة التي وصلت إليها

اليوم. ونحن، إذ نفعل ذلك، نكرر تأكيد امتناننا لجميع المنظمات التي شاركت في جعل الانتخابات ممكنة، بما فيها الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأفغان والقوات الأمنية الدولية.

وقد أسهم الاتحاد الأوروبي من جانبه إسهاما كبيرا من خلال بعثته لمراقبة الانتخابات علاوة على تقديم الدعم التقني وتقديم مساعدة مالية تزيد عن ٦٠ مليون دولار. كما نرحب بإسهام منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) الجاري في تحقيق الأمن في البلد. ويسهم كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة الناتو كما يقودون أفرقة إعمار المقاطعات في جميع أنحاء البلد.

وفي حين أنه قد أنجز الكثير في أفغانستان، ولا سيما في السنة الماضية، فيجب علينا ألا نشعر بالرضا عن أنفسنا، فكثير من التحديات ما زالت ماثلة أمامنا. ويتعين يعلى المجتمع الدولي أن يحافظ على مشاركته المستدامة في أفغانستان، وأن يعززها حقا من أجل دعم ملكية الأفغان لزمام أمورهم وتحسين بناء قدراتهم من أجل توفير النجاح للمرحلة المقبلة من الإصلاح.

وسيتيح مؤتمر لندن، الذي ستستضيفه المملكة المتحدة وحكومة أفغانستان والأمم المتحدة في نهاية كانون الثاني/يناير، منهاجا لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي الطويل الأمد بإعمار أفغانستان. ويهدف المؤتمر إلى الاتفاق على ميثاق جديد بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي سيقوم على أساس ملكية الأفغان لزمام أمورهم وسيساعد على تقديم النوع الذي تحتاجه أفغانستان من دعم المانحين الدوليين في المرحلة المقبلة من الإصلاح. وسيتيح المؤتمر أيضا لأفغانستان أن تضع خططها وأولوياتها، على النحو المتوخى في استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية المؤقتة.

والتزام الاتحاد الأوروبي نحو أفغانستان مبين في الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان الموقع في ستراسبورغ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد رحب الاتحاد الأوروبي في تلك الوثيقة بالخطوات الهائلة التي قطعتها أفغانستان منذ اتفاق بون في عام ٢٠٠١ وأبرز الأدوار الرائدة التي قام بها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مجال مساعدة أفغانستان على تنفيذ خططها للإعمار، وتعهد بتقديم مبلغ قدره ٣,١ بليون يورو كمساعدة في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦.

ويظهر الإعلان المشترك رغبتنا في البناء على النجاح الذي حققه اتفاق بون وفي وضع أولويات مشتركة للمرحلة المقبلة من إعمار أفغانستان. وسوف يشكل الأساس لتعزيز الشراكة الأوروبية الأفغانية عبر مجموعة واسعة من المجالات، تشمل الإصلاح السياسي. والإدارة الاقتصادية وإصلاح قطاع الأمن وقطاع العدالة، ومكافحة المخدرات، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وعودة اللاجئين، والتعليم والثقافة.

وأحرز التقدم الملموس أيضا في إصلاح قطاع الأمن، فتم تدريب ما يزيد عن ٧٩ ألفا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والجيش الأفغاني الآن أكثر احترافا وقابلية للمساءلة، وتوازنا من الناحية العرقية، ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في ذلك القطاع.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع العدالة أحرز التقدم فيما يتعلق باعتماد تشريعات أساسية، وتدريب موظفين وتأهيل البنى التحتية ماديا، بما في ذلك المحاكم ومرافق الإصلاح. وفي نفس الوقت، يظل تحسين سيادة القانون وتوطيد أساس إدارة للعدالة تتسم بالإنصاف والنزاهة أمرا جوهريا لبناء أفغانستان مستقرة وسلمية، ومن ثم يتطلبان عملا واستثمارا مستدامين ومنسقين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالتقدم المحرز في مجال نزع السلاح، والتسريح والتأهيل، بدخول ما يزيد عن ٦٠ ألف رجل في عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل. إلا أن التحديات الملموسة ما برحت ماثلة نظرا لأن التركيز ينتقل الآن إلى نزع سلاح المجموعات المسلحة غير المشروعة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي برنامج الأمم المتحدة الجديد لحكومة أفغانستان، الذي يدخل الآن مرحلته التجريبية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تعليق الأهمية على حماية حقوق الإنسان مع تركيز خاص على النهوض بحقوق المرأة. والطفل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الجارية التي تبذلها السلطات الأفغانية في ذلك الصدد. ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمراره التقارير التي تفيد بممارسة العنف ضد النساء والفتيات والاتجار بالنساء والأطفال، ونرحب بجهود السلطات الأفغانية للتصدي لهذه المسألة. كما نرحب بالمشاركة المرتفعة من جانب النساء في الانتخابات وتمثيل النساء المرتفع في البرلمان الجديد.

ويهنئ الاتحاد الأوروبي الرئيس كرزاي وحكومة أفغانستان على الانجاز الهام المتمثل في انحسار زراعة خشخاش الأفيون من ١٣٠ ٠٠٠ هكتار في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ١٠٤ ٠٠٠ هكتار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. إلا أن تجارة المخدرات ما برحت تشكل التحدي الأكبر الذي يعترض الاستقرار الطويل الأمد والأمن والتنمية والحكم في أفغانستان. وتقوض هذه التجارة أيضا استقرار المنطقة ويعزى إليها حوالي ٩٠ في المائة من الهروين الذي يصل إلى شوارع أوروبا.

وما زالت هناك حاجة إلى ضمان الاستمرار في تقليص زراعة خشخاش الأفيون، وإنتاجه والاتجار غير المشروع فيه في عام ٢٠٠٦ وما بعده. ولذلك، فإننا نشجع المجتمع الدولي على العمل بشكل أوثق مع حكومة أفغانستان وجيران أفغانستان، بطرق منها الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات، دعما لاستراتيجية أفغانستان لمكافحة المخدرات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي على قيام حكومة أفغانستان بنشر استراتيجيتها الوطنية للرقابة على المخدرات.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي ما برح ملتزما بإعمار أفغانستان الطويل الأمد ويتعهد بالعمل مع حكومة أفغانستان والشركاء الدوليين على بناء أفغانستان تنعم بالازدهار والأمن والاستقرار.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): مع إجراء انتخابات برلمانية وانتخاب مجلس المقاطعات بنجاح في أيلول/سبتمبر، اجتازت أفغانستان آخر معلم رئيسي في عملية بون السياسية. ويحدونا الأمل أن يكون الافتتاح المقبل للبرلمان الجديد دليلا على استمرار تقدم أفغانستان صوب تحقيق السلم والاستقرار الدائمين.

إن بين باكستان وأفغانستان صلات لا تنفصم من حيث التاريخ والثقافة والدين والترابط المتبادل. وتدلل على روح العلاقات القائمة بين شعبينا المساعدة السخية والفورية التي قدمتها إلينا أفغانستان الشقيقة في أعقاب الزلزال المأساوي الذي وقع بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وإننا نشيد بأشقائنا الأفغان على التزامهم الثابت بالسلام والمصالحة والتنمية. فأفغانستان المسالمة والمزدهرة هي الأفضل لصالح باكستان بل والمنطقة بأسرها. والسلام سيمكن ٣ ملايين أفغاني ما زالوا موجودين في باكستان في العودة بأمان وكرامة. والانتعاش الاقتصادي في أفغانستان سيسرّع من التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدينا، بعدما أخذ يظهر بالفعل. والسلام في أفغانستان سيفتح أيضا أقصر طرق المرور العابر أمام التجارة في الطاقة والمواد الخام والسلع بين آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية والعالم، الأمر الذي

سيجلب مكاسب اقتصادية جمة لأفغانستان وباكستان وجميع بلدان المنطقة. وباكستان وأفغانستان كلاهما عضو في منظمة التعاون الاقتصادي. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أيدت باكستان بقوة انضمام أفغانستان بوصفها عضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وهي ترحب ترحيبا حارا بذلك.

أما العلاقات الثنائية الوثيقة بين باكستان وأفغانستان، فيدلل عليها تبادل الزيارات المتكررة على مستوى عال بينهما، وإضفاء الطابع المؤسسي وطابع التعاون المرحلي على شتى الميادين، وتحقيق مستويات قياسية من تجارة المرور العابر والتجارة الثنائية. وتشارك باكستان بنشاط أيضا في إعادة تعمير أفغانستان. فخلال زيارة رئيس وزرائنا إلى كابول في تموز/يوليه من هذا العام، التزم بتقديم مساعدة إضافية قدرها ١٠٠ مليون دولار. وستنفق هذه الأموال على مشاريع تحددها حكومة أفغانستان وبالتشاور معها. ومن مبلغ ١٠٠ مليون دولار تبرعت بها باكستان في وقت سابق خلال مؤتمر طوكيو، أنفق قرابة ٥٠ مليون دولار على المساعدة الإنسانية، ومشاريع في قطاعات البنى التحتية والصحة والتعليم والنقل، وبناء القدرة لدى مؤسسات الدولة. وتوفر باكستان كذلك التدريب لمسؤولين أفغان في ميادين عدة تشمل الدبلوماسية والقضاء والشرطة ومكافحة المخدرات والزراعة والجمارك والمصارف. وثمة ملخص عن إسهام باكستان في عادة تعمير أفغانستان يجري تعميمه مع بياني.

إن دوام التقدم الذي أحرزته أفغانستان في السنوات الأربع الماضية يقتضي استمرار المساعدة في المجتمع الدولي للتغلب على التحديات الهائلة التي ما زالت أفغانستان تواجهها وهي تهديدات الإرهاب، والمخدرات، وأمراء المخدرات، وأمراء الحرب، والجماعات المسلحة غير القانونية، وإعادة دمج القوات العسكرية الأفغانية، وتطوير المؤسسات، وحكم القانون وإصلاح قطاع العدل، ومكافحة الفساد، وتعزيز المصالحة الوطنية، وعودة اللاجئين الأفغان بأمان وعلى نحو منظم، وحقوق الإنسان، وقبل كل شيء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة التعمير. وينبغي للمؤتمر المقرر عقده أوائل السنة المقبلة في لندن أن يؤكد من جديد دعم المجتمع الدولي لمرحلة ما بعد بون في بناء الدولة في أفغانستان. ولا بد للأمم المتحدة أن تواصل أداء دور حيوي في استقرار أفغانستان وتنميتها.

ومشروع القرار A/60/L.27 الذي يجري النظر فيه اليوم يقدم نظرة عامة واسعة عن الحالة في أفغانستان. ونحن نشكر وفد ألمانيا على تنسيق صياغة مشروع القرار الذي عرضه السفير غونتر بلوغر. وباكستان تقدم المشروع، ونأمل أن يحري اعتماده بتوافق الآراء.

إن انعدام الأمر يظل التحدي الرئيسي أمام استقرار أفغانستان وإعادة تعميرها. ونحن ندين الهجمات التي وقعت في أفغانستان مؤخرا. وأسباب انعدام الأمر عديدة ومعقدة — عناصر إرهابية ومتطرفة، وأنشطة إجرامية وإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، إلى جانب دوام مشاكل الفقر والبطالة والتخلف الإنمائي. وعلى الحكومة الأفغانية أن تظل تتلقى دعم القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة في بناء الأمن. وتدعم باكستان وجود القوات الدولية في أفغانستان وتعزيزها حسبما يلزم، حتى يستعاد السلام والاستقرار تماما ويصبح بإمكان الجيش الوطني الأفغاني الذي تتوفر له أسباب البقاء أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد.

وباكستان، من جهتها، تشن حملة شعواء للقضاء على عناصر القاعدة وطالبان داخل حدودنا، ولمنع الانتقال غير القانوني عبر الحدود. وتعمل اللجنة الثلاثية الأفغانية الباكستانية الأمريكية على تنسيق تلك الحملة التعاونية. ولقد

نشرنا على الحدود ٠٠٠ ٧٥ جندي وأقمنا ٧٠٠ مركز لهم. وأضيف ٠٠٠ ٤ جندي آخرين للقيام بمهام محددة قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية الأفغانية. واقترحنا كذلك التسوير الجزئي للحدود بغية التقليل إلى أدنى حد من الانتقال غير القانوني عبرها.

ولا بد لي من التذكير بأن العمليات التي قامت بها باكستان أدت إلى مقتل أو أسر ما يزيد على ٧٠٠ من العناصر الإرهابية التابعة للقاعدة وطالبان. ونتيجة لجهودنا، تم إلى حد كبير تفكيك هيكل القيادة والتنظيم التابع للقاعدة. ولكن قواتنا تكبدت، للأسف، خسائر فاقت ٢٠٠ جندي في تلك العمليات. ومما يدعو إذا إلى أبلغ ما يكون من خيبة الأمل أن تلك الجهود والتضحيات الباكستانية لم يؤت على ذكرها في تقرير الأمين العام. واسمحوا لي أن أذكر هنا بأن عديد القوة الباكستانية المرابطة على الحدود مع أفغانستان – ٠٠٠ ٧٥ جندي – يتجاوز بكثير عديد القوات العسكرية الوطنية والدولية مجتمعة داخل أفغانستان.

وتظل المخدرات المشكلة الرئيسية المنتشرة في أفغانستان. ومثلما أظهرت دراسة أجريت مؤخرا، لا يزال يتعين القيام بعمل كثير بغية التغلب على هذا التحدي للأمن والتنمية كليهما. وتعزيز سبل أخرى لكسب العيش هو العامل الرئيسي للابتعاد عن الاقتصاد القائم على المخدرات. ويتعين تقديم المزيد من المساعدات إلى المزارعين مباشرة لثنيهم عن زراعة الخشخاش. والمطلوب أيضا بذل جهود لخفض الطلب على المخدرات في بلدان المقصد، ولمكافحة الاتجار غير المشروع بالسلائف. وبغية تنسيق الجهود لمنع تدفق المخدرات والسلائف الكيميائية، تم إنشاء فريق عامل لمكافحة المخدرات، يتألف من مسؤولين من أفغانستان وباكستان وقوات التحالف.

وتواصل باكستان تطلعها إلى العودة الطوعية، بأمان وكرامة، لثلاثة ملايين لاجئ أفغاني لا نزال نستضيفهم. وينبغي أن أذكر أننا نستضيفهم من دون أية مساعدة دولية ملموسة. وستساهم عودتهم المنظمة وإعادة إدماجهم الفعلية في استقرار أفغانستان والمنطقة. وثمة حاجة إلى مساعدة دولية أكبر في ذلك السياق، بطرق منها تمديد برنامج إعادة اللاجئين الأفغان في باكستان إلى الوطن طواعية تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – وهو برنامج من المقرر أن يتم إنهاؤه في آذار/مارس المقبل.

إن الأرقام المستقاة من إحصاء الأفغان الذين يعيشون في باكستان، الذي أُجري في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٥ تبين الحاجة إلى جهود متضافرة لزيادة قدرة أفغانستان على استيعاب العائدين، من خلال وضع خطط إعادة إعمار مولدة لفرص العمل، وتوفير الأرض والمأوى، بالإضافة إلى ضمان الأمن. ونؤيد ونقدر الدعوة التي أطلقها مؤخرا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريز، إلى مراعاة حاجات إعادة توطين اللاجئين في خطط التنمية التي سيتم النظر فيها خلال مؤتمر لندن المقبل. ويجب على المجتمع الدولي أيضا مساعدة باكستان في إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين.

ويتطلب نجاح العملية في أفغانستان التزاما طويل الأمد واستراتيجية شاملة لمعالجة المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإنه حتى من دون عبء أعمال العنف التي ينفذها المتمردون، تواجه عملية إعادة إعمار أفغانستان مزيجا هائلا حقا من التحديات، منها تفشي اقتصاد تجارة المخدرات، وبعض من أسوأ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في العالم.

وتوفر مناقشات خطة المرحلة التالية لبون فرصة فريدة لإجراء حوار واسع بين أفغانستان والمجتمع الدولي.

وتقف باكستان على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في تلك العملية. ونحث المجتمع الدولي على الاستمرار في الطريق نفسه حتى يتحقق السلام الدائم والازدهار الواسع في أفغانستان.

**السيدة بانكس** (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): يسر نيوزيلندا أنها مقدمة لمشروعي قرارين بشأن أفغانستان (A/60/L.27, A and B): ”الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين وتقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها“.

وتثني نيوزيلندا على المساهمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، والدول الأعضاء للمساعدة على استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان.

وتهنئ نيوزيلندا شعب أفغانستان على التقدم المحرز في تطبيق اتفاق بون، لا سيما إجراء الانتخابات بصورة ناجحة في ١٨ أيلول/سبتمبر، وترحب بهذا الإنجاز.

وقد تحقق الكثير منذ عام ٢٠٠١، لكن لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به قبل أن تنظر أفغانستان بثقة إلى المستقبل. وتتطلع نيوزيلندا إلى المشاركة في المؤتمر المعني بعملية ما بعد مؤتمر بون من أجل أفغانستان، المزمع عقده في لندن في كانون الثاني/يناير المقبل وإلى مناقشة دور المجتمع الدولي في أفغانستان. إننا بلد صغير، لكننا سنواصل أداء دورنا. ونحن ملتزمون بدعم جهود حكومة أفغانستان الرامية إلى استعادة السلام والأمن في البلد وإلى إحراز المزيد من التقدم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكامل الشعب الأفغاني.

وتفوق مساهمات نيوزيلندا لأفغانستان منذ العام ٢٠٠١ والتزاماتها حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مبلغ ١١٠ ملايين دولار نيوزيلندي. وقد اتخذت تلك المساهمات شكل المساعدة الأمنية والدعم الإنمائي. وقد تم نشر القوات النيوزيلندية في صفوف فريق تعمير المقاطعات في مقاطعة باميان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وتركز مساعدة نيوزيلندا التنموية على مشاريع أو برامج تنفذها المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة. وندعم الإدارة، وحقوق الإنسان وكسب الرزق المستدام في المناطق الريفية. كما نوفر التدريب للشرطة في مقاطعة باميان.

وتلبية للحاجة إلى مكافحة إنتاج الأفيون في أفغانستان، ساهمنا مؤخرا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات. ونأمل أن تتمكن الحكومة الأفغانية من مساعدة مزارعيها على التقليل من الاعتماد الاقتصادي على زراعة خشخاش الأفيون، من خلال ضمان الأمن وتعزيز الحكم المحلي، إلى جانب تعزيز التنوع الزراعي وتحسين سبل الوصول إلى أنشطة مستدامة بديلة تكون مولدة للدخل.

وتشجع نيوزيلندا الحكومة الأفغانية على مواصلة معالجة مجالات القلق المتعلق بحقوق الإنسان، لاسيما حقوق المرأة. ويمثل مستوى مشاركة النساء في انتخابات أيلول/سبتمبر نجاحا كبيرا. فقد شاركت المرشحات بنشاط في التنافس على المقاعد الثمانية والستين المخصصة للنساء في مجلس النواب. وبينت النتائج أن العديد من النساء كن سينجحن حتى من دون تطبيق نظام الحصص. ونأمل أن تكون الانتخابات قد عززت مشاركة المرأة في الحياة السياسية في أفغانستان. وتواصل نيوزيلندا دعمها لجهود اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان.

وعلى المجتمع الدولي أن يواصل التزامه بدعم أفغانستان، حيث تواصل حكومة الرئيس كرزاي مواجهة تحديات كبيرة. وتحسين الأوضاع الأمنية خارج كابول

عنصر أساسي في تحقيق الاستقرار السياسي في أفغانستان. ومن مصلحتنا جميعاً المساعدة في إعادة إعمار أفغانستان – ليس من أجل تحقيق الرفاهية للشعب الأفغاني فحسب بل من أجل المساهمة التي يمكن أن تقدمها أفغانستان المستقرة والنامية في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

**السيد سين** (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة عن الوضع في أفغانستان، التي تمنح الدول الأعضاء فرصة المشاركة في هذه المسألة الحاسمة في الجمعية العامة. لذلك، نرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

وكانت سرعة التغيرات الديمقراطية في أفغانستان مميزة بكل المعايير. فنجاح أفغانستان في تحقيق إنجازات هامة في المعالم الأساسية للديمقراطية – وهي الانتخاب التاريخي للرئيس، ودخول أول دستور للبلد حيز النفاذ، ومؤخرا، الانتخابات البرلمانية الديمقراطية الكاملة – شهادة على شجاعة واقتناع مواطنيها وقادتها.

ولم تخرج النتائج النهائية المؤكدة للانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات إلا الأسبوع الماضي، مشكّلة بالتالي علامة على النهاية الناجحة لعملية بون. ونهنئ شعب أفغانستان على النجاح في إجراء تلك الانتخابات، التي تشكل مرحلة مهمة في رحلة أفغانستان نحو إقامة مجتمع مسالم ومستقر ومزدهر. ويبين ذلك مرة أخرى، وباستفاضة، اختيار الشعب الأفغاني لطريقة عيش ديمقراطية لا تتسم بالعنف، وكذلك استعداد أفغانستان للبروز بوصفها بلدا ديمقراطيا، مع الالتزام بالحقوق الفردية، وبسيادة القانون، وبالانفتاح الاجتماعي وبانفتاح مؤسسة الحكم.

وقد أعاد رئيس وزراء الهند السيد مانموهان سينغ، تأكيد دعم الهند لقيام أفغانستان سيدة وديمقراطية ومزدهرة، وذلك خلال زيارته لكابول في آب/أغسطس ٢٠٠٥، عندما عبر عن استعداد الهند لمواصلة المساهمة في مهمة إعادة إعمار أفغانستان، بطرق منها تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وقد وضع رئيس الوزراء، خلال زيارته، مصحوبا ببابا إي ميلات (أب الملّة) الملك السابق ظاهر شاه، حجر الأساس لمبنى برلمان أفغانستان الذي تشكل مؤخرا. ويجري حاليا بناء البرلمان بتمويل هندي – بما يعكس التزام الهند بالديمقراطية في أفغانستان.

وكما حصل في السنوات السابقة، شاركت الهند في الجمعية العامة في تقديم مشروع القرار عن أفغانستان. ونرى أن مشروع القرار يوفر نظرة شاملة متوازنة للوضع في أفغانستان. فهو، في جملة أمور أخرى، يدعو حكومة أفغانستان إلى الاستمرار في مواجهة تهديد الأمن والاستقرار في أفغانستان، وهو التهديد الذي يمثله عملاء القاعدة والطالبان وغيرهما من الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، علاوة على تهديد العنف الإجرامي، لاسيما العنف المرتبط بتجارة المخدرات؛ ويعزز المبادئ الأساسية للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي خلال عملية ما بعد مؤتمر بون، كما يرد في تقرير الأمين العام؛ ويرحب باستعداد حكومة أفغانستان لإعداد استراتيجية تنمية وطنية مؤقتة، يتم النظر فيها خلال مؤتمر يعقد في لندن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بحسب الخطة الموضوعة لهذا الغرض، وحيث من المتوقع أن يتم إنجاز التزام جديد بين المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر وفد ألمانيا على البدء بوضع مشروع القرار وتنسيقه. ونعتقد أن مشروع القرار يؤدي عملا هاما بتسليط الضوء على تقييم المجتمع الدولي للتقدم المحرز في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والمجالات الهامة الأخرى المتعلقة بتنمية أفغانستان، وبلفت الانتباه إلى المجالات التي تقتضي المزيد من الاهتمام. ليست لدينا اعتراضات على الخطط التي

وضعها منسقو مشروع القرار بغية دمج جزأيه في ما يتعلق بالسلام والأمن وإعادة التعمير ومسائل إنسانية، في مشروع قرار واحد شامل عن الحالة في أفغانستان للدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، أي بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض السيد قوتي، وهو موظف تابع لمنظمة الطرق الحدودية في الهند ويعمل على تنفيذ مشروع طريق زارنج – ديلارام في أفغانستان، للقتل بطريقة وحشية على أيدي خاطفيه. وكان السيد قوتي، إلى جانب ثلاثة مواطنين أفغان، خطفوا بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ على أيدي الطالبان. ونحن ندين بشدة عملية القتل اللاإنساني والهمجي لشخص بريء. فالطالبان ومناصروهم يتحملون المسؤولية عن عواقب ذلك العمل المثير للغضب. ويحدونا الأمل أن يجري تقديم مرتكبي ذلك العمل إلى العدالة بسرعة. إن منظمة الطرق الحدودية في الهند تعمل على بناء الطرق في أفغانستان، وهو أمر حيوي لتنميتها ورفاه شعبها. وما لا يمكن تصوره معارضة أي كان لهذا العمل وتهديد العاملين فيه.

إن التصعيد الذي حدث مؤخرا في أعمال العنف، وهو ما دلل عليه مقتل السيد قوتي وغيره من العاملين في التنمية وفي المجال الإنساني، يبرز التهديد الخطير المتواصل لأمن أفغانستان واستقرارها على أيدي بقايا القاعدة والطالبان وعناصر إرهابية ومتطرفة أخرى. ويذكر تقرير الأمين العام أنه

”تعاني أفغانستان اليوم من مستوى من اضطراب الأمن لم تشهد له مثيلا منذ رحيل الطالبان، ولا سيما في الجنوب وأجزاء من الشرق. ومن الأمور المقلقة بوجه خاص تعاظم نفوذ العناصر غير الأفغانية على الساحة الأمنية“ (A/60/224، الفقرة ٦٠).

وقد ذكر بحق الممثل الدائم لأفغانستان ذلك على أنه التحدي الرئيسي للاستقرار والتنمية في أفغانستان.

وثمة دلائل واضحة على أن هذه العناصر ما زالت تتلقى الدعم وتوفير الملاذ الآمن لها عبر الحدود من المقاطعات الجنوبية والجنوبية الشرقية في أفغانستان. ومن الضروري أن تكون هناك ردود دولية على زعزعة الاستقرار هذه، دون أن تقتصر على عمليات قتالية على الأرض. ومن الضروري كذلك التصدي بحزم لشبكات التمويل التي تدعم هؤلاء العناصر والملاذات الآمنة ومعسكرات التدريب التي توفر لهم.

ويسعني أن أضيف أن أفغانستان بمأساتها التاريخية وجدت نفسها وسط لعبة كبيرة زمن الاستعمار، استمرت للأسف في أشكال مختلفة، عن طريق الحرب الباردة ومن ثم الصراع من أجل موارد الطاقة في آسيا الوسطى. واليوم، يعيق استقرار أفغانستان الوطني انهيار اللعبة الكبرى وتحولها إلى لعبة صغرى للسيطرة، مرة أخرى، على الأطراف الجنوبية والجنوبية الشرقية من المنطقة. والمهم إذا كفالة أن يظل التعاون الدولي المناهض للقاعدة والطالبان تعاونا استراتيجيا وعدم السماح بتراجعه إلى أن يصبح تعاونا مؤقتا أو تكتيكيا.

إن الوثيقة الختامية التي اعتمدها رؤساء دولنا وحكوماتنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تطلب إلى الدول

”الامتناع عن تنظيم الأنشطة الإرهابية أو تمويلها أو تشجيعها أو إتاحة التدريب لها، أو دعمها بأي شكل آخر، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان عدم استخدام أراضيها لهذه الأنشطة“. (القرار ١/٦٠، الفقرة ٨٦)

ولا يمكن اختبار فعالية تعاون الأطراف المتعددة إلا، للأسف، عبر اختبار نوايا أضعفها.

والهند لا تزال ملتزمة بتحقيق هدف سيادة واستقرار وديمقراطية وازدهار أفغانستان. وأفغانستان هذه ضرورية للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وخلال زيارة رئيس وزراء الهند مؤخرا إلى أفغانستان، أدان والرئيس حميد كرزاي الإرهاب العالمي بوصفه تهديدا للديمقراطية، وأعلنا أنه ليست هناك تسويات مع الذين يلجأون إلى الإرهاب. وأكدا مجددا التزامهما بالعمل معا على كفالة ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب والتطرف.

إن الدراسة عن الأفيون الأفغاني لعام ٢٠٠٥، وهي دراسة أصدرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في وقت سابق من هذا الشهر، سجلت انخفاضا في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان لأول مرة منذ عام ٢٠٠١، وتراجعا في المساحة المخصصة لزراعة المخدرات بنسبة كبيرة بلغت ٢١ في المائة. وتراجع الزراعة مهم ويدعو إلى التشجيع، وجاء نتيجة امتثال مزارعي أفغانستان لرسائل الحكومة القاضية بمكافحة زراعة المخدرات أو لسياسة القضاء عليها. وللأسف، فإن حصة أفغانستان في إنتاج الأفيون ما زالت عالية. ففي عام ٢٠٠٥، وفرت أفغانستان ٨٧ في المائة تقريبا من إجمالي إنتاج الأفيون في العالم.

وما زالت الهند تشعر بقلق عميق إزاء زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان، وارتباط ذلك بشبكات الإجرام والإرهاب. ولا يمكن لهذه الظاهرة إلا أن تقوض إعادة البناء السياسي والاقتصادي في أفغانستان، ولديها القدرة على أن تخلف عواقب خطيرة على المنطقة وخارجها. واستجابة لطلب المملكة المتحدة، وهي البلد الذي يقود حملة التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، وافقت الهند على الإسهام في الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات الذي أنشئ مؤخرا. ووافقنا كذلك على تنفيذ مشروع رائد يتعلق بتنمية المجتمعات المحلية بهدف ثني المزارعين عن زراعة الخشخاش.

وثمة صلات تقليدية بين الهند وأفغانستان قائمة على الصداقة والتاريخ المشترك والتقاليد العديدة المشتركة والروابط الثقافية القديمة العهد. وفي السنوات الثلاث الماضية، بلغت علاقاتنا الثنائية مستوى جديدا من التعزيز والتعاون. وبالشراكة مع الحكومة الأفغانية، تمكنا من تنفيذ برنامج هام يتمثل في تقديم المساعدة لإعادة التعمير. والتزامات الهند الراهنة تتجاوز ٥٥٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٢، مما يضعها بين المساهمين الستة الأوائل في إعادة إعمار أفغانستان – وهو جهد كبير يبذله مانح غير تقليدي. والهند تعمل بالشراكة مع الحكومة الأفغانية على تنفيذ مشاريع في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الطاقة المائية الكهربائية، وبناء الطرقات، والزراعة، والصناعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإعلام والإذاعة، والتعليم والصحة، وهي مجالات حددتها الحكومة الأفغانية باعتبارها مجالات ذات أولوية لتحقيق التنمية. وفي المرحلة المقبلة من برنامج المساعدة التي نقدمها، نخطط للتركيز على تنفيذ برامج إنمائية على نطاق صغير تكون محورها المجتمعات المحلية، وتستغرق وقتا قصيرا ويكون لها تأثير مباشر وسريع ومنظور في حياة هذه المجتمعات.

ويقوم تعاوننا مع أفغانستان على الرغبة في رؤية أفغانستان بلدا قويا ومتحدا ومستقلا ومزدهرا. ونود أن نشهد تعزيزا كاملا لسلطة الحكومة المركزية. وجهودنا في إعادة الإعمار والقطاعات الأخرى موجهة نحو تعزيز الوحدة وإعادة الإعمار. ولقد ذكر رئيس وزراء الهند أثناء زيارته لأفغانستان:

> ”إنه لمن دواعي الامتياز أن تكون الهند شريكا في السبيل الذي اختارته أفغانستان، لذا أعود بشعور كبير من الرضا إزاء أن بلدينا يعملان يدا بيد لتسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتعزيز أسس الديمقراطية للسياسة في أفغانستان“.

ولقد وضعنا خارج القاعة، للوفود المهتمة، كتيبا وقرصا مدمجا بعنوان ”إعادة بناء أفغانستان – الهند قيد العمل“. مما يوفر نظرة عامة عن المساعدة التي توفرها الهند لأفغانستان.

**السيد أوزاوا** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تأتي مداولاتنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الوقت المناسب تماما، لا سيما وأن نتائج الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات التي أجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر قد تأكدت للتو. ونجاح الانتخابات دلالة مطمئنة على أن أفغانستان قد اجتازت المعلم النهائي والأهم في مرحلة الانتقال بعد الصراع، وإنجاز عملية بون – ألا وهو افتتاح البرلمان الجديد.

ومثلما أكد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر يوم الأربعاء الماضي، فإن هذا الإنجاز المشهود له دلالة واضحة على أن شعب أفغانستان يلتزم التزاما قويا بالحرية والديمقراطية. واليابان، بوصفها البلد العضو الرائد في مناقشات مجلس الأمن عن أفغانستان، ترحب بهذه الإرادة الجلية لأفغانستان.

أما التحديات التي ما زالت أمام أفغانستان، فهي تحديات كبيرة. ونود أن نشدد على ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، بالنسبة إلى أهمية الملكية، ستفتح أفغانستان مع إنجاز عملية بون صفحة جديدة في تاريخها، وتبدأ عملية بناء الدولة المستقلة والديمقراطية. ونعتقد أن من الأهمية الحاسمة في تلك المرحلة الجديدة أن تواصل أفغانستان التصدي للمجموعة الواسعة من التحديات التي تواجهها الدولة وشعبها بشعور وروح من الملكية أقوى. ولذلك، فإننا نشيد، بشكل خاص، بالجهود التي بذلها الأفغان للانتهاء من وضع استراتيجية التنمية الوطنية كدليل على ملكيتهم الوطنية.

وفي معرض التشديد على الملكية الوطنية، ينبغي أن نلاحظ نقطتين. أولا، من الأهمية بمكان، عندما يقدم المجتمع الدولي المساعدة والدعم، أن يفعل ذلك بطريقة تحترم وتشجع الجهود التي يمتلكها الأفغان والعمليات التي لهم دور الريادة فيها. وفي هذا الصدد، هناك حاجة قصوى وأهمية حاسمة لتوجيه الدعم إلى بناء المؤسسات وتطوير الموارد البشرية. ثانيا، إن الملكية الأفغانية ينبغي ألا تعني تخفيض مستوى المساعدات الدولية لأفغانستان وألا تستخدم كذريعة لذلك. فالاحتياجات إلى المساعدات من أجل التعمير ما زالت هائلة وعاجلة. وعلى وجه الخصوص، كما أكدت السلطات الأفغانية – ونحن نتفق مع تقييمها – فإن التنمية القائمة على أساس المجتمع المحلي والهياكل الأساسية مجالان هامان ينبغي أن يكونا في صدارة أولويات إرساء السلام في أفغانستان.

وتلتزم اليابان التزاما راسخا بمواصلة العمل للمساعدة في إعادة بناء أفغانستان في المراحل القادمة، بالشراكة مع السلطات والمجتمعات المحلية الأفغانية ومع الآخرين في مجتمع المانحين الدوليين.

ونود التشديد على أن وضع إطار ملائم للتعاون في فترة ما بعد بون ضروري لجعل مساعدات ودعم المجتمع الدولي لأفغانستان وافية بالغرض ومتسقة على حد سواء. وفي هذا السياق، نقدّر المبادرة المتخذة من جانب حكومتي أفغانستان والمملكة المتحدة استضافة مؤتمر لندن المقرر في كانون الثاني/يناير من العام القادم. وتجري الآن مناقشة هامة حول الاتفاق الخاص بأفغانستان. وهذا الاتفاق، المتوقع أن يصدر في نهاية المؤتمر، سيتعامل مع المسائل الأساسية من قبيل الأمن والحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهود مكافحة المخدرات. وتجري أيضا مناقشة اقتراح بإنشاء آلية ملائمة لرصد وتنسيق المساعدات.

وستستمر اليابان في المشاركة النشطة في هذه المناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إطار التعاون لفترة ما بعد بون، مما سيسهم في بلوغ أهدافنا المشتركة. وفي نفس الوقت، نشجع المجتمع الدولي على التعجيل بأداء دوره في العمل لوضع النقاط المرجعية التي ستكون جزءا من الاتفاق.

وتتعلق النقطة الثالثة بالأمن. وعلى الرغم من الانتخابات الناجحة للبرلمان ومجالس الأقاليم في أيلول/سبتمبر، ما زالت الحالة الأمنية في أفغانستان تشكل مصدر قلق بالغ كما أظهرته من جديد الهجمات التي وقعت مؤخرا ضد القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وهناك خطر واضح المعالم وهو أن استمرار حالة انعدام الأمن سيعرقل عملية التعمير والتنمية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يحجم عن تخفيض التزامه بالميدانين السياسي والأمني بعد انتهاء عملية بون. واليابان، من جانبها، اتخذت الخطوات اللازمة لضمان مواصلة أنشطة سفنها التابعة لقوات الدفاع عن النفس التي تقدم الدعم البحري لتحالف عملية الحرية الدائمة، العاملة بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية على تحسين الأمن في أفغانستان.

ولكننا نكرر التأكيد على إيماننا الراسخ بأن المسؤولية الرئيسية عن ضمان استتباب الأمن تقع على عاتق الأفغان مما يعبّر عن الملكية الأفغانية. ويتطلب ذلك جهودا حثيثة من جانبهم للدفع قدما بإصلاح قطاع الأمن. واليابان، بوصفها الدولة الرائدة للمساعدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان، ترحب بإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح هناك. ونعتبر هذا الإنجاز أحد الأمثلة الأكثر نجاحا وشمولا لمثل هذه الجهود في حالات ما بعد الصراع في العالم أجمع.

وجلي، مع ذلك، أنه ينبغي مضاعفة الجهود في مجال إصلاح القطاع الأمني. وينبغي لهذه الجهود أن تشتمل على إعادة إدماج الجنود الذين تم تسريحهم، وتعزيز قوات الأمن الأفغانية، والمزيد من تفكيك المجموعات المسلحة غير المشروعة. وفي هذا السياق، من المهم التسليم بالعلاقة بين عملية التفكيك هذه وجهود أخرى، مثل إصلاح قطاع العدالة، وأنشطة مكافحة المخدرات وتنمية المجتمع المحلي. ومن نافلة القول إن هناك حاجة إلى تنسيق الجهود من أجل تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال الأساسي.

وأخيرا، نود الإعراب عن تقديرنا العميق لوفد ألمانيا على تقديم مشروع القرار. ويتضمن المشروع أفكار حكومتي بشأن المضي قدما إلى فترة ما بعد بون في أفغانستان. ونحن، بوصفنا مقدمين لمشروع القرار، نؤيده بكل قوة.

**السيد هانيسون** (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد أخذت الكلمة كي أعرب باقتضاب عن تأييد أيسلندا المتواصل لإعادة بناء أفغانستان. وكما كان الحال في الأعوام الماضية، شاركت أيسلندا في تقديم مشروع القرار عن الحالة في أفغانستان وآثاره في السلام والأمن الدوليين وتقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها.

وبعد أربع سنوات تقريبا من توقيع اتفاق بون التاريخي، شهدنا إنجاز العملية السياسية التي ارتآها الاتفاق. وكانت انتخابات البرلمان ومجالس الأقاليم التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر – وهي الأولى في أفغانستان منذ أكثر من ٣٠ عاما – خطوة هامة في طريق أفغانستان إلى الإنعاش والسلام والاستقرار. ونشيد بجميع الأطراف المعنية على دورها في تنظيم الانتخابات وضمان الأمن لها. ونهنئ شعب أفغانستان على إعادة تأكيد النتائج الختامية وعلى الممثلين المنتخبين حديثا الذين سيشغلون مقاعدهم في مجلس الشعب في الشهر القادم. ونود أن نهنئ بشكل خاص النساء الأفغانيات اللاتي فزن بالانتخاب. ويجب أن يكون من بين الأولويات في

أفغانستان مشاركة المرأة التامة في كل نواحي النظام السياسي، وكذلك في الحياة المدنية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وبدعم المساعدات الدولية أحرزت أفغانستان تقدما هاما نحو الاستقرار. ولكن الانتخابات الديمقراطية جرت في بيئة سادتها زعزعة الاستقرار المستحكمة. وأتفق مع ما قاله سفير الهند قبل دقائق قليلة حول الوضع الأمني الخطير. ونحن ندين الهجمات التي تشن في أفغانستان ضد الموظفين المدنيين والدوليين، والتي تهدف إلى عرقلة العملية الديمقراطية. وفي هذا السياق، فإننا نشجب حقيقة أن أفغانستان صارت أكثر اعتمادا على إنتاج المخدرات والاتجار بها. وقد أعربت الجمعية العامة بالفعل، في مشروع القرار المعروض علينا، عن قلقها العميق إزاء هذا التطور.

إن أيسلندا ستستمر بمساعدة الشعب الأفغاني، بوسائل منها القوة الدولية للمساعدة الأمنية، في التعمير وجهود إعادة الأوضاع الطبيعية بما يتوافق مع متطلبات الأمن لحفظة السلام المدنيين فيها.

وأتفق مع ما قاله ممثل اليابان من فوره فيما يتعلق بأهمية الملكية الوطنية الأفغانية. ولكن أفغانستان ما زالت في حاجة إلى دعم دولي شامل ومنسق لتمكينها من شغل مكانها بوصفها عضوا كاملا في المجتمع الدولي. وتعتزم أيسلندا الاستمرار في أداء دورها في هذا الصدد.

**السيدة جول** (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): ترحب النرويج بنجاح إجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس الأقاليم في أفغانستان. وقد شكل هذا الحدث اجتيازا لعلامة فارقة أخرى. ويجري باطراد تعزيز الأركان المؤسسية للديمقراطية. ومن الأمور المشجّعة بشكل خاص أن نرى التنوع الإثني والأيديولوجي والمهني للممثلين المنتخبين، بالإضافة إلى التمثيل القوي للمرأة.

ولا يزال الالتزام الطويل الأجل للمجتمع الدولي بالنهوض بتنمية أفغانستان ذا أهمية حيوية. وبينما تمثّل الانتخابات، التي جرت مؤخرا، آخر معالم تطور عملية بون، فإن من المهم الآن أن ننشئ إطارا قويا للعمل الذي ينتظرنا. وتتطلع النرويج إلى مناقشة سبل المضي قدما مع السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي في لندن، في كانون الثاني/يناير. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في عملية بون، ونأمل أن تواصل الاضطلاع به في المرحلة القادمة.

لا تزال الحالة الأمنية الهشّة تشكّل تهديدا للاستقرار والتنمية. ومن الضروري وجود قوات مسلحة وقوات شرطة ونظام قضائي على نحو يتسم بالاقتدار والكفاءة، لمواجهة التحدي الأمني. وإن تكفّل أفغانستان بتلك العمليات أساسي. وفي نفس الوقت، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الكبير لإصلاح قطاع الأمن. وتزيد النرويج من مساعدتها في مجال تدريب ضباط الشرطة الأفغان في إطار مشروع تدريب الشرطة الذي تديره ألمانيا. كما نقدم المشورة القانونية في مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة.

ويُظهر الوضع الأمني أنه لا تزال هناك حاجة إلى المساعدة التي تقدمها القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتوسّع القوة الدولية للمساعدة الأمنية من نطاق عملياتها. وتتمشّى أولويات النرويج بصورة وثيقة مع سياسات منظمة حلف شمال الأطلسي. ولا نزال ملتزمين بالإبقاء على وجود عسكري في أفغانستان عن طريق مساهمتنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل، وقيادتنا لفريق تعمير المقاطعات في ميمانيه، في شمال أفغانستان. ونقوم بزيادة مساهمتنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وبناء على طلب منظمة حلف شمال الأطلسي، نحن الآن بصدد توفير دعم جوي بطائرات إف - ١٦.

ويشكّل اقتصاد المخدرات غير المشروعة تحديا كبيرا. وقد اتخذت الحكومة الأفغانية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خطوات مهمة هذا العام في مجال الحد من زراعة خشخاش الأفيون. وتعرب النرويج عن تقديرها للروح القيادية التي أبدتها المملكة المتحدة في مكافحة اقتصاد المخدرات في أفغانستان، وستواصل تقديم المساعدة لتلك الجهود. ويجب أن نتخذ نهجا متعدد الأبعاد ومتسقا، يعزز أسباب المعيشة البديلة، وإنفاذ القوانين، والأنشطة الإعلامية. ولن يحل المشكلة ممارسة الضغط وحده على مزارعي الخشخاش في أفغانستان. وكلما قلّ استبعادنا للسكان الأفغان في مجال مكافحة المخدرات، كانت النتائج أفضل. ويجب علينا متابعة الوعود التي قطعناها على أنفسنا فيما يتعلق بأسباب المعيشة البديلة. وتزيد النرويج دعمها لمبادرات مكافحة المخدرات في أفغانستان. وينبغي أن تحظى مكافحة اقتصاد المخدرات غير المشروعة بأولوية قصوى بالنسبة لنا جميعا.

وفي هذا العام، وقع مرة أخرى عدد من الهجمات على المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المعونة الإنسانية التابعون للأمم المتحدة. إن استهداف موظفي المساعدة الإنسانية، في صراع ما، غير مقبول. ومن الضروري بذل جهود متضافرة لعكس مسار هذا الاتجاه الذي يتعارض مع أهم المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

إن تكفّل أفغانستان بالنشاط الإنمائي في البلد حيوي. ويجب أن تتواءم أولويات جهود التنمية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها أفرقة تعمير المقاطعات، مع الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية. وينبغي تنفيذ عمليات التخطيط الشفافة وتحديد الأولويات على المستوى المحلي. كما يجب تمكين السلطات المحلية لكي تستطيع أن توفر بشكل أفضل الخدمات الأساسية والتنمية الطويلة الأجل. وتلك مسألة تتعلق بتوضيح الأدوار التي تضطلع بها سلطات المقاطعات ومسؤولياتها، وبتوفير الأموال اللازمة. وحين يتم إنشاء مؤسسات ديمقراطية محلية تضطلع بأدوار ومسؤوليات واضحة ويجري تمكينها من الوفاء بالاحتياجات المطلوبة، سيتم إرساء الأساس اللازم للتنمية.

تواجه أفغانستان تركة من انتهاكات حقوق الإنسان، ارتُكبت على مدار ما يزيد على عقدين من الصراعات المسلحة. إن العدالة والسلام والديمقراطية ليست أهدافا يستبعد كل منها الآخر، إنما هي حتميات تعزز كل منها الأخرى. ومن أجل بناء السلام والاستقرار المستدامين، يتعين على الشعب الأفغاني أن يتجاوز الانتهاكات الواسعة النطاق التي وقعت في الماضي. ويجب أن تكون هناك مصالحة بين الضحايا ومرتكبي تلك الانتهاكات وأصحاب المصلحة الآخرين. ولذلك، فإن من الضروري أن تتجاوز قاعات المحاكم أيُّ استراتيجية انتقالية مناسبة للعدالة، تهدف إلى بناء السلام والمصالحة. ويُعد وجود نظام قضائي عامل، لا يرقى إليه الشك، أمرا أساسيا. وقد يتبيّن أن تلك المهمة أكثر المهام تعقدا. ونحن نحيي الجهود التي تقودها إيطاليا في ذلك الصدد.

وترحب النرويج بالتقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان وبالعمل الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. إن تقرير اللجنة، المعنون ”دعوة إلى العدالة“، وخطة العمل لتحقيق السلام والعدالة والمصالحة في أفغانستان، يمثلان خطوتين مهمتين إلى الأمام. وتقر خطة العمل بأنه يجب تنفيذ أية آلية لبناء السلام والعدالة بمشاركة نشطة وهادفة من جانب جميع أصحاب المصلحة المحليين. وسيتم قريبا تعيين لجنة جديدة لحقوق الإنسان. ومن المهم ضمان أن تكون عملية التعيين متّسقة مع مبادئ باريس، وأن تكون اللجنة التي ستعيَّن في المستقبل مستقلة وتتحلى بالروح المهنية والكفاءة.

ومع ذلك، لا يزال أمامنا الكثير الذي ينبغي عمله. وتقع على عاتق الحكومة المسؤولية الرئيسية عن مواصلة بذل الجهود للتصدي لمسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك العدالة الانتقالية. ويجب أن يُسمح للمرأة بالمشاركة في جميع أوجه عمليات التعمير وبناء السلام. كما يجب أن تظهر الأحكام المختلفة للدستور في كل الممارسات التشريعية والقضائية. إن التطورات الأخيرة، فيما يتعلق بحرية التعبير، تثير القلق. ويجب أن تشكل حقوق الإنسان الأساسية الدعامة التي يرتكز عليها النظام القضائي الأفغاني.

تُعد أفغانستان أحد البلدان الرئيسية المتلقية للمساعدة النرويجية، وأحد شركائنا في التعاون الإنمائي. وتدعم النرويج بقوة آليات التمويل المشتركة بهدف تعزيز الملكية الأفغانية وتحسين التنسيق بين المانحين. ولا يمكن تحقيق القيادة الأفغانية إلا بتقوية الحكومة، وليس بتهميشها.

ونرحب بالعمل الذي تضطلع به السلطات الأفغانية من أجل إعداد استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، ووثيقة الميثاق لأفغانستان. وسيشكّل هذا العمل الأساس اللازم لإجراء المناقشات في لندن للمضي قدما بأفغانستان والمساعدات الدولية المقدمة في المستقبل. ونتطلع إلى المشاركة في تلك المناقشات وإلى إعادة تأكيد التزامنا القوي تجاه أفغانستان. ولكن لدينا منظورا طويل الأجل بالنسبة للمساعدات التي نقدمها لأفغانستان.

**السيد ظريف** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره المفيد والشامل وعلى التزامه الذي لا يحيد بتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان، بالإضافة إلى الدور المركزي الذي يضطلع به، هو وممثله الخاص في هذا الشأن.

إن إجراء انتخابات البرلمان ومجالس المقاطعات في ١٨ أيلول/سبتمبر، التي أدت إلى إتمام عملية بون، كان مناسبة أخرى أظهر فيها الشعب الأفغاني التزامه الثابت بتحقيق مستقبل مستقر وديمقراطي لبلده.

ويبرز أحدث تقرير للأمين العام حول أفغانستان عددا من التحسينات الواعدة بالخير في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، أُبلغ عن إحراز تقدم مشجّع فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشهدت أفغانستان أيضا إنشاء جيش وطني جديد وشرطة وطنية جديدة على درجة من الاحتراف. إن تلك التطورات، بالاقتران بالتقدم المحرز في إنشاء نظام جديد للعدالة واعتماد أول تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية من جانب حكومة أفغانستان، تشكّل أسبابا تجعلنا واثقين من أن ذلك البلد يتحرك في الاتجاه الصحيح. كما أنها تشير إلى زيادة تكفّل حكومة أفغانستان بجهود إعادة التأهيل والتعمير، وحاجتها إلى توسيع نطاق ذلك التكفّل الوطني ليشمل كل ميادين الحكم في البلد.

وبالرغم من تلك الإنجازات الهائلة، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فلا يزال الوضع الأمني في أفغانستان، والخطر الذي يفرضه إنتاج الأفيون والاتجار بالمخدرات، مصدرا للقلق البالغ. وأدت الهجمات الإرهابية وأحداث العنف المتزايدة من قبل القاعدة والطالبان، فضلاً عن تفشي الاقتصاد القائم على المخدرات، إلى ظهور تحديات مفزعة تقوض الأمن بصورة خطيرة، وبالتالي تعوق إعادة بناء البلد.

واستمرار أعمال العنف والتخويف التي تستهدف العاملين في المجالين الإنمائي والإنساني وموظفي الأمم المتحدة مسألة أخرى تبعث على القلق البالغ ولا بد من معالجتها بكل اهتمام. وجمهورية إيران الإسلامية تدين استمرار الأعمال الإرهابية الفظيعة التي ترتكب في أفغانستان وتقدم كامل دعمها لجهود حكومة أفغانستان من أجل تحسين الوضع الأمني في ذلك البلد.

إن عملية زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار فيها في أفغانستان مستمرة بلا هوادة، رغم ما تنطوي عليه من آثار سلبية على إعادة بناء البلد سياسياً واقتصادياً، وتقويض لاستقرار وأمن المنطقة الأكبر، وخاصة في البلدان المجاورة. فما زالت أفغانستان هي أكبر مورد للأفيون على مستوى العالم، إذ تنتج ٨٧ في المائة من الإنتاج العالمي من الأفيون.

وثمة أسباب عديدة للاعتقاد بأن إنتاج المخدرات والاتجار فيها أمر يزيد من خطورة التهديدات الأخرى التي تسهم في غياب الأمن في أفغانستان، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة ومعظم الأنشطة العنيفة والإجرامية الأخرى. ولذلك، فإن مكافحة هذه المشكلة ينبغي أن تكون في مقدمة اهتمامات الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في إطار كل الجهود والمبادرات الرامية إلى مواجهة تحديات الأمن وإعادة البناء في أفغانستان.

إننا نرحب بالخطوات الهامة والمخلصة التي اتخذتها الحكومة الأفغانية حتى الآن من أجل احتواء خطر المخدرات وندعمها دعماً كاملاً. ومع ذلك، نتفق مع الأمين العام بأن مكافحة هذا الخطر تتطلب قيام الحكومة الأفغانية بوضع تخطيط طويل الأجل واستراتيجية متعددة الأوجه يتم تنفيذها بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي. ونرى أيضاً أن البلدان ذات التواجد العسكري الواسع النطاق في أفغانستان تتحمل مسؤولية خاصة لمنع هذا الخطر ومواجهته.

فضلاً عن ذلك، ولئن كانت بعض جهود الحكومة الأفغانية قد أدت إلى تخفيض زراعة الأفيون في بعض المناطق المعروفة تقليدياً بإنتاج الأفيون، إلا أن زراعة الأفيون قد ازدادت في المناطق المجاورة لبلدي، خاصة في مقاطعة فرح. وفي واقع الأمر، وبالرغم من حملتنا المكلفة، لاحظنا زيادة في الاتجار في المخدرات في إيران مصدرها أفغانستان خلال العام المنصرم.

ونرى أن السبيل الأمثل لمعالجة الأوضاع الناجمة عن هذا الخطر يكمن بالدرجة الأولى في تسريع وتيرة إعادة بناء أفغانستان في كل الميادين، بعد أن أصبحت زراعة الأفيون مصدراً كبيراً للدخل لكثير من المزارعين الأفغان. وعليه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده أيضاً في تقديم المساعدة من أجل إعادة بناء أفغانستان وإعادة تأهيلها.

وجمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، تقوم بدورها في هذا المضمار. وتشارك إيران في أنشطة مختلفة تتصل بالبنية التحتية في أفغانستان، بما في ذلك شق الطرق وتدريب الأيدي العاملة ومشاريع الكهرباء والخدمات الإنسانية وكثير من المشاريع الأخرى.

وعلاوة على ذلك، تحملت إيران تكاليف ضخمة على مدى العقود الثلاثة الماضية نتيجة استضافة حوالي ٣ ملايين لاجئ أفغاني. ويحدونا وطيد الأمل بأن الظروف الجديدة في أفغانستان ستسهل الإعادة الطوعية للاجئين الأفغان إلى بلدهم الأم في إطار أفضل. ونعتقد أن تنفيذ الاتفاق الثلاثي الموقع بين إيران وأفغانستان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين والترتيبات الأخرى ذات الصلة تنفيذاً كاملاً وفي الوقت الملائم، أمر ضروري يساعد على إعادة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم بصورة كريمة. وإيران على استعداد للتعاون الكامل مع حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل تحقيق هذا الهدف.

ويقف شعب أفغانستان وحكومتها الآن على أعتاب فصل جديد آخر في تاريخ ذلك البلد، أي ما بعد عملية بون. وينبغي للمجتمع الدولي، وفي طليعته الأمم المتحدة، أن يستمر في دعم حكومة وشعب أفغانستان بشكل منسق، وحكومتي مستعدة لتقديم تعاونها دون تحفظ في هذا المضمار.

وإننا نرحب بالمبادئ الأساسية الواردة في التقرير الأخير للأمين العام وندعم تلك المبادئ بشأن التعاون بين

حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي خلال عملية ما بعد بون، بما في ذلك الدور الريادي لأفغانستان في عملية إعادة البناء، والتوزيع العادل للموارد الداخلية والدولية لإعادة البناء في جميع أنحاء البلد، والتعاون الإقليمي وبناء القدرات والمؤسسات الدائمة ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، والإعلام والمشاركة، واستمرار الدور المركزي للأمم المتحدة.

ونعتقد أن مكافحة المخدرات إلى جانب العودة الآمنة والمنظمة والطوعية للاجئين من العناصر الرئيسية الأخرى التي لا تقل أهمية والتي ينبغي أن تندرج في هذا الإطار.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أؤكد مرة أخرى عزم بلدي الثابت على الاستمرار في مساعدة الحكومة والشعب في أفغانستان في جهودهما من أجل التغلب على التحديات الجسيمة التي تنتظرهما. وفي هذا الإطار، انضم وفدي إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.27.

**السيد روك** (كندا) (تكلم بالانكليزية): يسعد كندا أن تتاح لها هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان، ونعرب أيضاً عن الشكر للأمين العام على تقريره الأخير.

يسلم التقرير عن حق بما أحرزته أفغانستان من تقدم كبير. ويؤكد على الشراكة السليمة والمفيدة التي تطورت بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي. ويشيد التقرير إشادة مستحقة بالشعب الأفغاني الذي برهن المرة تلو الأخرى خلال السنوات الصعبة الأخيرة على شجاعته، الأمر الذي تجلى مؤخراً في الإقبال على التصويت في الانتخابات.

غير أن ذلك التقدم المطرد ينبغي ألا يكون سبباً للتقاعس. فبناء الهياكل الأساسية للدولة مع بناء القدرة على الحكم والإدارة يستغرق الكثير من الوقت، ولا بد لنا جميعاً من مضاعفة جهودنا. وكندا ملتزمة بأداء دورها في هذا المضمار. ونحن نعتز بالعمل في شراكة مع شعب أفغانستان وحلفائه الكثيرين. واضطلاع كندا بدورها في أفغانستان يستند إلى موارد وخبرات من كل قطاعات حكومتنا، مع التركيز بشكل خاص على الدفاع والدبلوماسية والتنمية.

وتقوم كندا بدور مهم في جنوب أفغانستان. وقد أنشأنا بالفعل فريقاً متعدد التخصصات لإعادة البناء في قندهار. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦ – بعد شهرين من الآن تحديداً – ستوفد كندا فرقة عمل إلى قندهار ليصل بذلك عدد الكنديين العاملين في جنوب أفغانستان إلى حوالي ٢ ٠٠٠ شخص. ويدرك الكنديون تماماً أن هذه الالتزامات لا يمكن أن تتحقق بدون تضحيات كبيرة. ونشعر بالأسى لوفاة أحد موظفينا في قندهار في الأسبوع الماضي.

غير أننا سنبقى ملتزمين. فإعادة بناء أفغانستان تدخل الآن مرحلة جديدة. والوقت قد حان لتوطيد مكاسبنا وتحديد علامات الطريق أمامنا. وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز مسألتين: أولاً، وضع وتنفيذ معايير جديدة للتقدم؛ ثانياً، تعزيز التزامنا برفع راية العدل.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن حكومة أفغانستان ذاتها تقود عملية وضع اتفاق جديد مع المجتمع الدولي، تُحدَّد فيه المعايير والالتزامات المتبادلة. وكندا تؤيد وضع اتفاق أفغانستان واستراتيجية للتنمية الوطنية بوصفهما أداتين ضروريتين لضمان مضي أفغانستان قدما في مسيرتها. ونرحب بتحديد الأمن والإدارة السديدة والتنمية مواضيع رئيسية في الاتفاق، واعتبار مكافحة المخدرات مسألة تتطلب تضافر كل القطاعات الأخرى.

وسوف نشارك بفعالية في المناقشات الجارية للإعداد لمؤتمر لندن الذي يعقد في أوائل العام المقبل والذي سيشهد تدشين الاتفاق والاستراتيجية.

والمؤتمر الآخر المقبل والهام هو مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي سيُعقد في كابول الشهر المقبل. ومن الواضح أن جيران أفغانستان مهمون لمستقبل الاستقرار والرخاء في هذا البلد. ونحن نشجع شركاء أفغانستان الإقليميين على المشاركة الكاملة في المؤتمر، وعلى تحديد مجالات ملموسة يتم فيها توسيع التعاون، وعلى تولي مسؤولية أكبر عن تعزيز الأمن.

(تكلم بالفرنسية)

تتعلق نقطتي الثانية بالتزامنا بالعدالة. يجب أن نعمل معا لكي نضمن التصدي على النحو المناسب للذين يريدون زعزعة استقرار أفغانستان، أو الذين يلجأون إلى العنف لعرقلة التقدم، أو الضالعين في الأنشطة غير المشروعة، أو الذين لا يحترمون حقوق الإنسان، أو الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي – خاصة من خلال الاعتداء على العاملين في تقديم المساعدات. ومن أجل ذلك، يجب اتخاذ تدابير على مختلف الصُعُد، على ألا يتم فيها استخدام قوات الأمن الأفغانية فحسب بل أيضا الوسائل غير العسكرية. وتشمل تلك الوسائل إنشاء بنية فعالة للعدالة وتنفيذ استراتيجية متعددة الجوانب للعدالة الانتقالية.

ومن هذا المنظور تؤيد كندا العمل الذي تقوم به السلطات الأفغانية، في تعاون وثيق مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، من أجل وضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية. ويسعدنا التنويه بأن مشروع الاستراتيجية يتوخى طائفة واسعة من الآليات لمعالجة المظالم السابقة، والتي تضم آلية للتقييم المفصل للخدمة المدنية وآلية لإنهاء الإفلات من العقاب. ومن الواضح أن العدالة في أفغانستان، كما في أماكن أخرى، هي شرط أساسي للسلام الدائم.

(تكلم بالانكليزية)

أود الآن أن أقول كلمة أخيرة بشأن الأمم المتحدة، التي تؤدي دورا مركزيا في توطيد السلام المستدام في أفغانستان. يجب تزويد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالدعم والقدرات اللازمة لتنفيذ ولايتها في بيئة معقدة ومتغيرة. ويشمل ذلك ضمان وجود الموارد لدعم اتفاق أفغانستان بعد بون ولدعم استراتيجية إنمائية وطنية، بما في ذلك جهود المراقبة والتنسيق. وكندا مستعدة للمساعدة بأية طريقة ممكنة. ونتطلع إلى إجراء المناقشة المقبلة في لندن.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الالتزام القوي لدى كندا وشعبها بمستقبل مزدهر ومستقر لأفغانستان.

**السيد جانغ يشان** (الصين) (تكلم بالصينية): أدلي بهذا البيان باسم منظمة شنغهاي للتعاون. وبما أن أفغانستان جارة قريبة للمنظمة، فهي تتمتع بعلاقات ودية مع أعضائها. والتغييرات والتطورات في الحالة الأفغانية ترتبط على نحو وثيق بالمنطقة التي تقع فيها منظمة شنغهاي.

وما فتئ أعضاء منظمة شنغهاي يتابعون عن كثب عملية السلام والمصالحة في أفغانستان، ويسعدنا أن نرى إحراز تقدم ايجابي في تلك العملية. من الناحية السياسية، أصدرت أفغانستان دستورا جديدا وأجرت انتخابات رئاسية وبرلمانية ناجحة، فأرست بذلك أساسا سياسيا لاستقرارها. ومن الناحية الاقتصادية، البلد ملتزم بإعادة التعمير بعد الحرب، ويستخدم فيها المساعدات الدولية وينهل من موارده الخاصة بشكل فعال. ولقد حققت أفغانستان في العام الماضي معدلا لافتا للنمو الاقتصادي بلغ ٢٠ في المائة. وفي المجال الأمني، يجري بسلاسة إنشاء الجيش الوطني وقوات الشرطة الوطنية الأفغانية. وهي قد بدأت تتولى مسؤوليات أمنية محلية بشكل مستقل وتبذل أيضا جهودا هامة لمكافحة الإرهاب والمخدرات. وفي مجال العلاقات الخارجية، أتمت أفغانستان

بنجاح عملية بون من خلال السعي إلى التعاون الدولي. كما أنها تعلق أهمية على إقامة علاقات ودية مع جيرانها والتعاون معهم. ويود أعضاء منظمة شنغهاي أن يهنئوا حكومة وشعب أفغانستان على تلك المنجزات.

من ناحية أخرى، ما زالت أفغانستان تواجه عددا كبيرا من المشاكل الملحة. فحالتها الأمنية لا تزال غير مستقرة بالكامل. ويظل إصلاحها الاقتصادي مهمة طويلة الأجل وشاقة. وما زال هناك افتقار إلى تحسن واضح في التصدي لمسائل مثل إنتاج المخدرات والاتجار بها. ويساورنا قلق خطير إزاء الزيادة الكبيرة في عدد الأنشطة الإرهابية التي قامت بها حركة الطالبان ومتطرفون آخرون في الأشهر الأخيرة.

وتعتقد منظمة شنغهاي أنه إذا أريد لأفغانستان أن تحقق سلاما ونظاما دائمين وتقدما شاملا في الجهود الاجتماعية والاقتصادية، يجب أولا أن تحافظ على الاستقرار وأن تشجع التنمية. ونأمل أن تصبح أفغانستان مستقرة وخالية من الإرهاب والحروب والمخدرات والفقر. وستكون المصالحة الوطنية أمرا حاسما في تحقيق تسوية طويلة الأجل وشاملة للصراع الأفغاني.

ثانيا، من الأهمية أن تهيئ أفغانستان بيئة من الود والتعاون لجيرانها وأن تحافظ على علاقات ودية معهم وأن تتعاون معهم بكثافة، وذلك ضمن إطار إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ومن أجل المنفعة المتبادلة وتحقيق نتائج مفيدة للجميع.

ثالثا، من الضروري أن تستمر أفغانستان في السعي إلى الحصول على دعم ومساعدة المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة.

وتعتقد منظمة شنغهاي أن السلم والاستقرار والتنمية في أفغانستان أمور لا تخدم مصالح الشعب الأفغاني فحسب، بل تخدم أيضا المصالح المشتركة لجميع بلدان المنطقة وفي شتى أنحاء العالم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة الدولة في أفغانستان وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، وكذلك اختيار الشعب الأفغاني المستقل لنظامه الاجتماعي وطريقة تنميته، وينبغي ألا يتدخل في شؤونه الداخلية، وذلك من أجل تهيئة الظروف الخارجية المؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد. وينبغي للتحالف الدولي المناهض للإرهاب أن يتعاون مع الحكومة الأفغانية بشكل وثيق، وأن يعمل ضمن ولاية مجلس الأمن وبموافقة السلطات الشرعية لأفغانستان.

وتؤيد منظمة شنغهاي تقديم مساعدات إنسانية دولية كبيرة إلى الشعب الأفغاني، وهي قدمت إسهامات هامة لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال، تعهدت الحكومة الصينية في عام ٢٠٠٢ بتقديم معونة قيمتها ١٥٠ مليون دولار لمساعدة الحكومة الأفغانية في إعادة التعمير بعد الحرب. والجزء المخصص للمنح من صفقة المعونة هذه سيتم إيصاله بالكامل في العام المقبل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ألغت الصين جميع الديون المستحقة – وبلغ مجملها ٩,٦٠٧ مليون جنيه – المدينة بها أفغانستان للصين. ويقدم الاتحاد الروسي أيضا مساعدات إلى أفغانستان من خلال عدة قنوات. وبصفة خاصة، قدمت وزارة الدفاع الروسية إلى أفغانستان خلال فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ مركبات ومعدات عسكرية أخرى قيمتها الإجمالية ٢٠٠ مليون دولار. وتقدم روسيا أيضا مساعدات إنسانية كبيرة.

وسيواصل أعضاء منظمة شنغهاي في المستقبل كل ما يستطيعون عمله لتقديم المساعدات إلى أفغانستان ولتشجيع رجال أعمالهم على المشاركة بنشاط في إعادة تعمير أفغانستان بعد الحرب. وكما ورد في إعلان اجتماع قمة منظمة شنغهاي الذي عُقد في أستانة، كازاخستان، في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، فإن منظمة شنغهاي مستعدة للدخول

في تبادلات وعمليات تعاون مع أفغانستان في مجالات الاهتمام المشترك.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن نتذكر أن مكافحة إنتاج وانتشار المخدرات لا تزال أحد العناصر الرئيسية لتحقيق استقرار الحالة في أفغانستان. والاستراتيجية الأكثر فعالية من شأنها أن توفر مراقبة محكمة لحدود أفغانستان مع البلدان المجاورة بتعزيز المناطق الأمنية القائمة لمكافحة المخدرات وإنشاء مناطق جديدة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حضر الرئيس كرزاي، رئيس الحكومة الأفغانية المؤقتة، مؤتمر قمة طشقند بوصفه ضيفا مدعوا. وتقرر في مؤتمر القمة إنشاء فريق اتصال مشترك بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان بغية تعزيز التعاون. وفي أوائل هذا الشهر وقعت منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان رسميا على برتوكول ينشئ فريق الاتصال. ووفقا للبروتوكول، سيعقد الجانبان مشاورات على أساس منتظم بغية تعزيز التعاون الإقليمي. وسيهيئ ذلك ظروفا جديدة ومواتية للتعاون الفعال بين أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان.

ونحن نرى أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في شؤون أفغانستان بعد استكمال عملية بون ينبغي أن يشمل، على نحو خاص، تنسيق جهود المجتمع الدولي هناك لبناء السلام والتعمير. وما زال يتعين تحديد الهيكل المحدد لوجود الأمم المتحدة في المستقبل، ولكن لا بد أن يشمل مشاركة الأفغان أنفسهم وأن يراعي الاحتياجات الحقيقية للبلد. وسيقدم أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون إسهامات بناءة في سياق الجهود ذات الصلة.

ونحن على ثقة بأن أفغانستان، في ظل قيادة الرئيس كرزاي والحكومة الأفغانية، وبالجهود المستمرة للشعب الأفغاني والمساعدة القوية من المجتمع الدولي، ستحرز تقدما أكبر في التعمير الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ومنظمة شنغهاي للتعاون على استعداد للمشاركة بنشاط في تلك العملية وستعمل بشكل دؤوب لتحقيق تلك الغاية.

إننا نؤيد مشروع القرار المتعلق بأفغانستان، الذي أعدته مجموعة واسعة من المقدمين وصاغته ألمانيا. ومن شأن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء أن يعزز الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي في أفغانستان.

**السيد العتري** (الكويت): سيدي الرئيس، في البداية يود وفد بلادي أن يتوجه إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، بالشكر والتقدير على التقرير الوارد في الوثيقة A/60/224، الذي استعرض فيه الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة مؤخرا في أفغانستان وتطرق فيه، بشكل مفصل، للجهود التي تبذلها المنظمة وموظفوها لأداء المهام الإنسانية الموكلة إليهم بموجب قرارات الأمم المتحدة. كما أود أن أرحب بجهود الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد جان أرنو، للإسهام في إعادة بناء البنية التحتية واستتباب الأمن والاستقرار في أفغانستان.

وتود دولة الكويت أن تهنئ الشعب الأفغاني بإقرار النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وقد اثبت نجاح إجراء هذه الانتخابات التزام الناخبين الأفغان بالديمقراطية والحرية في بلدهم. وساعد إقرار النتائج على تمهيد الطريق نحو تنصيب برلمان جديد في الوقت المناسب، وبالتالي، نحو اختتام عملية بون السياسية.

لقد أدت الحروب المتكررة على مدى أكثر من عقدين من الزمان إلى إلحاق أضرار جسيمة بجميع جوانب الحياة في أفغانستان. وتسببت الحروب في انهيار النظام المالي والمصرفي، وإلحاق الدمار بالبنية الأساسية المرتبطة بخدمات النقل والاتصالات والكهرباء والماء وخدمات التعليم والصحة، إضافة إلى تدهور البنية الأساسية المرتبطة بأنشطة

الزراعة، الأمر الذي أدى إلى نقص شديد في مصادر الأغذية الأساسية للسكان. ولذلك، فان مسألة تنفيذ جميع البرامج المتعلقة بإعادة إعمار أفغانستان تعتبر في غاية الأهمية، حيث أن ذلك يسهم في توفير متطلبات الحياة الأساسية. وهو الأمر الذي يسمح بإعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في مدنهم وقراهم ويدفع باتجاه دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، بشكل خاص، والبلدان المجاورة لها بشكل عام.

وتود الكويت التأكيد على أهمية محافظة المجتمع الدولي على درجة عالية من الالتزام بمساعدة أفغانستان في مواجهة التحديات المتبقية أمامها، وعلى وجه الخصوص التحديات في مجال الأمن، وذلك من خلال مكافحة الأعمال والتهديدات الإرهابية وتقديم مرتكبيها للعدالة. كما تدين الكويت بشكل قاطع جميع الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في أفغانستان، بما في ذلك الهجمات التي شنت على القوة الدولية للمساعدة الأمنية، مع تعاطفنا، في الوقت نفسه، مع أسر جميع الضحايا.

هذا، وتود الكويت التأكيد على ضرورة إعادة بناء القوات المسلحة الأفغانية وإصلاح الجهاز القضائي لإنهاء وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة حتى يتسنى للحكومة الأفغانية الإمساك بزمام الأمور والتقدم بخطوات ملموسة في العملية السياسية. كما تدعم الكويت جهود الحكومة الأفغانية في مكافحة المخدرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم برامج استئصال زراعة الأفيون.

لقد قامت الكويت باتخاذ العديد من الإجراءات لمحاولة إعادة الاستقرار والأمن وبناء البنية التحتية في أفغانستان من جديد، حيث قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بتقديم قرض بقيمة ٣٠ مليون دولار – وذلك تنفيذا لما تعهدت به الكويت في مؤتمر الدول المانحة، الذي عقد في العاصمة اليابانية، طوكيو – منها ١٥ مليون دولار لمشروع إعادة تأهيل طريق قندهار – سبين بولداك، و ١٥ مليون دولار أخرى لصالح الصندوق الاستئماني الأفغاني للتعمير. كما قدمت جمعية الهلال الأحمر الكويتية مبالغ نقدية من عام ٢٠٠٠ إلى يومنا هذا تتجاوز ٦,٥ ملايين دولار. وتقوم الجمعيات واللجان الخيرية المختلفة بمواصلة تقديم المساعدات.

وفي الختام، نتمنى أن تستمر المنظمة الدولية في مواصلة جهودها وتقديم العون للحكومة الأفغانية لتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على محيطها الإقليمي ويمكنها من معاودة دورها الطبيعي في المجتمع الدولي.

**السيد أوه جون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يتقدم وفدي بالتهنئة إلى حكومة أفغانستان وشعبها بالإجراء الناجح للانتخابات البرلمانية والمحلية في أيلول/سبتمبر، التي أوضحت تصميمهما القوي على تحقيق الديمقراطية والمصالحة والوحدة. ونتطلع إلى إنشاء البرلمان الجديد واستكمال العملية السياسية التي اتُفِق عليها في بون قبل أربعة أعوام.

وإلى جانب ذلك الإنجاز السياسي، أحرز تقدم في إعادة بناء القطاع الأمني لأفغانستان. وتم استكمال برامج نزع السلاح والتسريح، ويجري بشكل قوي تنفيذ برنامج إعادة الإدماج.

علاوة على ذلك، جرى تدريب عدد كبير من جنود الجيش الوطني وضباط الشرطة الجدد. كما تجدر الإشارة إلى معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في المراكز الحضرية بأفغانستان على مدى الأعوام الثلاثة والنصف الماضية.

ورغم ذلك، ما زالت توجد تحديات كثيرة تعترض سبيل التسوية الدائمة والتنمية المستدامة. ومن المعترف به

على نطاق واسع أن أهم مسألتين في هذا الصدد هما الأمن والمخدرات.

فالحاجة عاجلة وملحة لكفالة الأمن في كافة بقاع أفغانستان. وفي هذا الصدد، يساور جمهورية كوريا قلق عميق إزاء تدهور الأمن في بعض مناطق هذا البلد. ذلك أن أفغانستان ما زال يعمل بها ١ ٨٠٠ من الجماعات المسلحة غير المشروعة، وقد تزايد العنف فيها على مدى العدة أشهر الأخيرة. كذلك اتخذ التمرد طابعا أكثر وحشية في الآونة الأخيرة، وأخذت تستعمل فيه أسلحة أكثر تطورا، كما يظهر في التفجيرات الانتحارية الأخيرة. ولمواجهة هذا الاتجاه وإيجاد بيئة أكثر أمنا، لا بد من التعجيل بالبرنامج الجاري لإعادة الإدماج، ولا بد من تسريح الجماعات المسلحة غير المشروعة المتبقية، ولا بد من تعزيز الجيش الوطني الأفغاني وقوات الشرطة الأفغانية سواء من حيث النوعية أو العدد.

وأما عن مسألة المخدرات، فنرحب بالتدابير التي اتخذتها كابول مؤخرا لمكافحتها، مما ساعد على الحد من زراعة الخشخاش هذا العام. بيد أن إنتاج المخدرات والاتجار بها على نطاق واسع ما زالا من الشواغل الخطيرة. ونشجع الحكومة الأفغانية على أن تعجل بجهودها المبذولة لاستئصال شأفة المخدرات، في تعاون وثيق مع المجتمع الدولي.

ويتيح نجاح الانتخابات في أيلول/سبتمبر واختتام عملية بون فرصة تاريخية لأفغانستان للانتقال إلى السلام والرخاء بعد عقود من الحرب والفقر. وفي هذه الفترة الحرجة، وبالنظر إلى التحديات المستمرة التي تواجهها أفغانستان، يلزم أن تستمر مشاركة المجتمع الدولي للبلد بعد عملية بون. وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا بالمؤتمر الدولي عن أفغانستان المقرر عقده في لندن في أوائل العام المقبل.

وجمهورية كوريا التي تدعم فعليا الاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان، تشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار المعروض علينا. وقد واصلت كوريا الوفاء بالتزامها، بتزويد أفغانستان بالوحدات الطبية ووحدات إعادة الإعمار منذ عام ٢٠٠٢، وأسهمت منذ عام ٢٠٠١ بمبلغ ٥٧ مليون دولار للإغاثة الطارئة وإعادة الإعمار ودعم الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر. ونود أن نؤكد مجددا دعمنا الذي لا يفتر لحكومة أفغانستان وشعبها في جهودهما لإيجاد مستقبل مليء بالأمل والإشراق.

**السيد راشميانتو** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يسر إندونيسيا أن تخاطب الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان، ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريره المتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية.

فالتقرير يزودنا بفهم واضح للعملية السياسية في أفغانستان بوجه عام، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق بون. ومن دواعي اغتباطنا بوجه عام أن شيئا من التقدم يجري إحرازه على وجه العموم، ولو أن ذلك لا يتم بنفس السرعة. وبينما نحيط علما بالتقدم الذي تحرزه عملية بناء المؤسسات على صعيد الحكومة المركزية، ندرك أن بعض المشاكل ما زالت مستعصية، وخاصة على الصعيد الإقليمي وصعيد المقاطعات.

وبالمثل، لا تتمتع جهود إصلاح مؤسسات القطاع الأمني بدرجة مطمئنة من النجاح. والحالة الأمنية تدعو للقلق بشكل خاص، مع الزيادة في تطور الأسلحة المستخدمة ونوع الهجمات الجاري شنها من قبل المتمردين والعناصر المناهضة للحكومة في بعض أجزاء من البلد.

ومن المجالات التي تدعو للقلق الشديد زراعة المخدرات والاتجار بها. ولا تزال هذه المسألة تعرض للخطر إقرار سيادة القانون والإدارة الفعالة في أفغانستان، بالرغم من

بذل سلطات مكافحة المخدرات قصارى وسعها. ونتفق مع الرأي القائل بوجوب السيطرة على هذا الخطر من أجل حماية عملية التحول الديمقراطي الهشة ونجاح بناء الدولة في أفغانستان.

ورغم كل ذلك، نشعر بالسرور لإنجاز مختلف الجهود التي تضطلع بها الحكومة الأفغانية، كالعنصرين المتعلقين بنزع السلاح والتسريح من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والتقدم الذي يحرزه الجيش الوطني الأفغاني، الذي كان مقدرا له أن يبلغ قوته المنشودة وهي ٠٠٠ ٣٤ قبل الموعد المحدد بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ وتدريب ما يزيد على ٠٠٠ ٤٠ من ضباط الشرطة وإصلاح الشرطة الكبير المقترح؛ وعمل اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي أفيد بأنها أحدثت تأثيرا إيجابيا كبيرا على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في هذا البلد.

في ظل هذه الخلفية أجرت أفغانستان الانتخابات العامة في أيلول/سبتمبر الماضي لاختيار جمعية وطنية ومجالس محلية لمقاطعات البلد البالغ عددها ٣٤ مقاطعة. ولم تؤكد النتائج النهائية لانتخابات البرلمان والمجالس المحلية إلا في الأسبوع الماضي. وهي تمهد الطريق لافتتاح البرلمان الجديد في موعده واختتام المرحلة السياسية الانتقالية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن سروره للنتائج الموفقة للعملية الانتخابية ويدعو المجتمع الدولي إلى أن يبقي على مشاركته والتزامه بمساعدة أفغانستان في التصدي للتحديات الباقية في المجالات الأخرى.

ومع أن وفدي يشعر لنجاح انتخابات الفوليسي جيرغا (مجلس العموم)، نتطلع إلى شغل مناصب مجلس الأعيان، أو الميشرانو جيرغا بطريقة دستورية وعلى وجه السرعة. ونتطلع كذلك إلى المشاورات التي سيشرع فيها الأمين العام مع حكومة أفغانستان وغيرها من المؤسسات ذات الصلة وصولا إلى تحديد المسار السياسي في المستقبل. وحتى ذلك الحين، ندعو إلى استمرار التعاون والالتزام من جانب المجتمع الدولي دعما لحكومة أفغانستان وشعبها.

وفي هذا السياق، أصبحت إندونيسيا من مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.27، الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

**السيد نورزهدي** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشة بشأن أفغانستان. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام لتقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان، على النحو الوارد في الوثيقة A/60/224.

ويشترك وفدي مع الآخرين في تهنئة حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني على التقدم الملحوظ الذي أحرزاه منذ إبرام اتفاق بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ونثني على التأكيد مؤخرا لنتائج الانتخابات البرلمانية والبلدية الأخيرة التي أجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ونعتبر أنه يمهد الطريق لافتتاح البرلمان الجديد واختتام عملية بون السياسية. ونرى أن النجاح في إتمام تلك الانتخابات يبرهن على اتساع نطاق التزام الناخبين الأفغان بالمستقبل الديمقراطي لبلدهم. ونؤكد مجددا تقديرنا لكل من أسهموا في العملية الانتخابية، وبخاصة للهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، على تفانيهم وعملهم القيم، وللمجتمع الدولي، بما فيه البلدان المجاورة، على توفيره المساعدة الأمنية والأموال والعاملين في إجراء الانتخابات والمراقبين. وفي ذلك الصدد، تحيي ماليزيا الشعب الأفغاني على اتخاذه تلك الخطوات الشجاعة وتدعوه إلى أن يظل ملتزما بصورة تامة بإعادة بناء بلده وتقوية أسس ديمقراطية دستورية. ونحثه على أن يتبوأ مكانه الصحيح بين أسرة الأمم.

ولئن كنا نحيي الشعب الأفغاني على منجزاته تلك، فإن ماليزيا تسلم بالحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات المتبقية، بما فيها التحديات في مجال الأمن والمخدرات وتعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع العدل وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشعر وفدي بالقلق من أن الفشل في مواجهة تلك التحديات بفعالية يمكن أن يقوض المؤسسات السياسية المنشأة حديثا وأن يضع عقبات كأداء أمام الإنعاش التام لأفغانستان.

وفي ذلك الصدد تدعو ماليزيا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم التام لحكومة وشعب أفغانستان، وها يبنيان على منجزاتهما، لتعزيز الحرية والأمن في أفغانستان، ولإكمال الانتقال إلى سيادة القانون، ولتسريع خطى وتوسيع نطاق التنمية البشرية والاقتصادية ولتقليل الاعتماد على اقتصاد المخدرات غير المشروعة.

ويسلم وفدي بأن الدعم المستمر والدؤوب من جانب المجتمع الدولي أساسي لتنفيذ إستراتيجية إنمائية قوية يمكنها أن تعود بالفائدة على جميع الأفغان في مساعيهم للتغلب على التحديات المتبقية. وفي ذلك السياق، تقف ماليزيا على أهبة الاستعداد للتعاون وستواصل تقديم المساعدة التقنية والبرامج التدريبية إلى أفغانستان بموجب برنامج التعاون التقني الماليزي الرامي إلى تعزيز قدرة الشعب الأفغاني في مساعيه نحو بناء الدولة.

وتلاحظ ماليزيا مع القلق أن زراعة المخدرات غير المشروعة وبيعها والاتجار بها يفرض تهديدا كبيرا لا على الأمن والاستقرار الطويلي الأجل في أفغانستان فحسب، وإنما أيضا على البلدان المجاورة لها والعالم بأسره. ومن المعروف على نطاق واسع أن المخدرات تشكل تهديدا على الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والصحة، ويمكن أن تؤثر على فعالية الحكومة. ويشعر وفدي بالقلق من أنه على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة المشكلة، لا تزال أفغانستان أكبر دولة منتجة للأفيون في العالم، إذ تنتج حوالي ٨٧ في المائة من إجمالي العرض في العالم.

ورغم أن آخر تقرير لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ينوه ببعض التقدم في تقليص زراعة خشخاش الأفيون، فإن أفغانستان عرضة لخطر أن تصبح دولة مخدرات. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي ويدعم خطة تنفيذ مكافحة المخدرات لعام ٢٠٠٥ باعتبارها أساسا لإحراز تقدم نحو أفغانستان خالية من المخدرات.

ونؤيد أيضا الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للقضاء على زراعة الأفيون، ولبناء قدرات جهازي القضاء والشرطة ولتقديم بدائل مستدامة لمصادر الرزق للمشتركين في زراعة الأفيون. ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في ذلك الصدد.

ولما كان الأمن جوهريا للإعمار والتنمية الطويلي الأجل في أفغانستان، فإن وفدي يرحب بالتقدم المحرز في نزع سلاح قوات الميليشيا وتسريحها وإعادة إدماجها، ويقر بالتحديات الخاصة التي ينطوي عليها حل الجماعات المسلحة غير المشروعة في أفغانستان. وقد تجلى هذا التقدم في تحسن البيئة السياسية أثناء الانتخابات الأخيرة وفي تكوين الجيش الوطني الأفغاني، الذي يكفل أن الأصول العسكرية والأسلحة تبقى بيد الدولة وأنها لن تستخدم إلا لحماية السيادة الوطنية.

وعلى الرغم من أن الانتخابات جرت في جو سلمي إلى حد كبير، فقد لاحظ وفدي العدد الكبير من الهجمات التي شنت على قوات الأمن والمواطنين الأفغان في الأشهر الأخيرة. فقد قتل ١٨ شرطيا أفغانيا في كمين نصب في مقاطعة هلمند بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي وقت سابق، قتل أربعة من أفراد الشرطة الأفغانية عن طريق الخطأ

على أيدي قوات من بلد معين. وارتفع أيضا عدد الهجمات الانتحارية. ففي بداية تشرين الأول/أكتوبر وقع هجوم على قافلة للسفارة البريطانية قرب قندهار جرح فيه عدد من الأفراد، بينما صدم مفجر انتحاري سيارته بقافلة عسكرية كندية قبل أسبوع وقتل أفغانيا واحدا. وفي أيلول/سبتمبر قام رجل يرتدي زيا عسكريا بتفجير نفسه قرب مركز عسكري، فقتل تسعة أشخاص.

ولئن كنا قد شجبنا بصورة قاطعة كل تلك الهجمات في أفغانستان، بما في ذلك الهجمات على القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأعربنا عن تعاطفنا مع الضحايا وتعازينا لهم، فقد أعربنا أيضا عن مشاعر القرف والاشمئزاز من الفيلم الذي تظهر فيه قوات بلد معين وهي تحرق ما يزعم أنه جثث مقاتلين من الطالبان. وهذا الأمر المثير للخلاف، مقرونا بالإساءات المزعومة إلى حقوق الإنسان للمحتجزين، لا يبشر بالخير في ما يتعلق بجهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان لإشاعة الأمن والاستقرار في البلد.

ويؤيد وفدي المبادئ الرئيسية للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي التي ترتكز عليها عملية ما بعد بون، وكما هي موضحة في تقرير الأمين العام. وندعم الدور المركزي والحيادي للأمم المتحدة الذي تضطلع به نحو توطيد السلام والاستقرار في أفغانستان.

ولئن كنا نرحب باستعداد حكومة أفغانستان لإعداد إستراتيجية إنمائية وطنية مؤقتة، يُنظر فيها في مؤتمر لندن من المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فإننا نحث المجتمع الدولي على دعم تلك العملية وعلى المساهمة بسخاء في جهود أفغانستان الإنمائية. وهذا الدعم سيقطع شوطا طويلا نحو تحقيق النمو عن طريق إعادة بناء البنية التحتية، وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية ودعم التنمية القائمة على المجتمعات المحلية. وستحدد تلك العملية التزامنا المتبادل وستعطينا إطارا يمكننا بموجبه أن نقيس التنفيذ أثناء السنوات المقبلة.

وبصفة ماليزيا رئيسة لحركة عدم الانحياز، فإنها تود أن تؤكد وتكرر التزامها والتزام الأعضاء الآخرين في حركة عدم الانحياز تجاه تنمية أفغانستان، كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

لقد خطت أفغانستان خطوات واسعة في جهودها لبناء الدولة. غير أنه يتعين فعل المزيد في مجال الإعمار، وعلى وجه التحديد بإزالة العقبات التي تحول بين القطاع الخاص والاستثمار. وفي ذلك الصدد، ينبغي تحسين جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وجيران أفغانستان بقدر أكبر. وبناء على ذلك، يسر وفدي أن يشارك الوفود الأخرى في تقديم مشروع القرار عن المسألة الهامة التي عرضها ممثل ألمانيا الدائم.

**السيد ساوثكوت** (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تهنئ استراليا حكومة أفغانستان والشعب الأفغاني على المنجزات التي حققاها منذ اتفاق بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وترحب استراليا أيضا ترحيبا حارا بالنتيجة الديمقراطية للانتخابات الوطنية وانتخابات مجالس المقاطعات لعام ٢٠٠٥ وتشيد بالشجاعة التي أظهرها جميع الأفغان الذين شاركوا فيها سواء كمرشحين أو كناخبين. ومما يبعث على الارتياح على وجه التحديد رؤية عدد كبير من النساء المرشحات اللاتي نجحن في الانتخابات بأن أصبحن أعضاء في البرلمان، وقد أفادت الأنباء أن هذا يمثل إحدى أعلى نسب التمثيل النسوي في البرلمان في العالم.

تتبادل استراليا وأفغانستان علاقات حميمة وروابط تاريخية طويلة. وقد وفد الجمالة الأفغان أول مرة إلى استراليا

في ستينات القرن التاسع عشر واضطلعوا بدور حاسم في فتح البادية الأسترالية الشاسعة الجافة أمام التجارة والنقل عبر القارة. وأقيمت العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٦٩وقد أظهرت موجات الهجرة الأخيرة أن الأفغان وجدوا في استراليا الملاذ من العنف الذي عصف بتاريخهم الحديث.

إن فترة الربع قرن تقريبا من الصراع والحرب الأهلية قوضت هيكل الدولة في أفغانستان وجعلت منها مرتعا خصبا لزعزعة الاستقرار والإرهاب. وقد أظهر لنا التاريخ الحديث أن الدول المنكوبة بالصراع لا ينبغي، ولا يمكن، أن تعتبر مشكلة محلية أو مشكلة بعيدة عن حدود كل منا. ومن أجل مصلحتنا المشتركة في تحقيق السلام والأمن الدوليين، على الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء فيها أن يضطلعوا بدور محوري في المساعدة في بناء دول آمنة ومستقرة وقابلة للنمو اقتصاديا.

ولا تزال استراليا قلقة إزاء الدمار الذي حل بأفغانستان نتيجة سنوات من الصراع. وتثير التقارير قلقا خاصا من ارتفاع أعمال العنف مؤخرا في جنوب البلد ومن الدلائل على أن قوات الطالبان والقوى المتشددة الأخرى تعيد تنظيم نفسها، كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح في تقريره إلى مجلس الأمن عن أفغانستان المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (A/60/224). ويبين التقرير أن أفغانستان تعاني من مستوى من انعدام الاستقرار، لا سيما في الجنوب وأجزاء من الشرق، لم يسبق له مثيل منذ خروج قوات الطالبان. فقد ازداد عدد الهجمات بين أيار/مايو ٢٠٠٤ وأيار/مايو ٢٠٠٥، على المدنيين الأفغان وعلى أفراد القوات الأمنية الأفغانية والدولية، مسببا ازدياد معدل الإصابات والوفيات.

وتتسم جهود الإعمار بأهمية حيوية لشعب أفغانستان، فهي توفِّر الأداة التي يمكن بواسطتها كسر دائرة الفقر، وانعدام القانون، والعنف. وإننا نرحب بإعلان أيار/مايو ٢٠٠٥ المشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأفغانستان؛ وبالإعلان المشترك بشأن العلاقة الدائمة بين المملكة المتحدة وأفغانستان؛ وإعلان ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان: الذي يلتزم بشراكة أوروبية – أفغانية جديدة، بوصفها جميعا بيانات هامة تعلن الالتزام بشراكات طويلة الأمد من جانب شركاء رئيسيين.

وقد أظهرت أستراليا أيضا استعدادها للمساعدة والتزمت بإعادة بناء أفغانستان في الأجل الطويل. وعلى سبيل المثال، تعهدت أستراليا في الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى اليوم، بتقديم مبلغ إجمالي قدره ١١٠ مليون دولار للمساعدة الإنمائية لأفغانستان. وتقدّر أستراليا أنها ستقدم في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وما بعدها مبلغا يصل إلى ٢٦ مليون دولار كمساعدة. وتركِّز المساعدة التي تقدمها أستراليا على المجالات الحيوية لإعادة البناء وهي: المساعدة على إعادة اللاجئين والمشردين الأفغان وإعادة إدماجهم، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وبناء القدرة على إدارة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي بنجاح. وستشمل الأولويات دعم تقديم الخدمات الأساسية عن طريق الصندوق الأفغاني الاستئماني للإعمار، ودعم تحسين الأمن الغذائي وسُبُل العيش في الريف، والصحة والتعليم. وتدعم أستراليا أيضا اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، واللجنة الانتخابية المستقلة.

وقد خدم أفراد عسكريون أستراليون على نحو متميِّز في أفغانستان في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ كجزء من الجهود الأولى الرامية إلى إدخال الديمقراطية من جديد للشعب الأفغاني. وفي تموز/يوليه من هذا العام، أعلن جون هاورد، رئيس الوزراء، أن أستراليا ستقدم إلى أفغانستان مرة أخرى مساعدة عسكرية، بإرسال فرقة عمل للعمليات الخاصة إلى

أفغانستان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لمدة سنة واحدة. وتساعد فرقة العمل للعمليات الخاصة التي تتكون من ١٩٠ من الأفراد العسكريين على تحسين حالة الأمن في أفغانستان. والأهم، أن ذلك العمل ينطوي على الإسهام في إيجاد بيئة مستقرة لإجراء أول انتخابات برلمانية أفغانية منذ ٣٠ عاما، في ١٨ أيلول/سبتمبر. وتدرس الحكومة الأسترالية حاليا إمكانية نشر ٢٠٠ فرد إضافي من قوات الدفاع الأسترالية في عام ٢٠٠٦ كمساهمة في أفرقة إعمار المقاطعات في إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وما برحت أستراليا تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدلات إنتاج الأفيون وانتشاره في جميع أنحاء البلد. وتموِّل مبيعات هذا المخدر غير المشروع القوات المعادية لكابول، التي تشكِّل تحديا للحكومة المركزية وتشكل خطرا على الشعب الأفغاني. ولن يصبح بالإمكان أن تتحول أفغانستان إلى بلد مستقر يتمتع بمقومات الاستدامة إلا إذا عولجت مشكلة إنتاج الأفيون المثيرة للانزعاج وأُزيل من نسيج الحياة الأفغانية هذا المصدر الذي يتسبب في عدم الاستقرار المزمن والفساد والبؤس.

وتحتاج أفغانستان إلى الدعم من جيرانها المباشرين، حتى تتمكن من قهر التحديات الكثيرة التي ما زالت قائمة. وأفغانستان عامل ومهم في تحقيق الاستقرار في المناطق التي تحتل فيها مكانا محوريا: ألا وهي منطقة جنوب ووسط آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط. وإننا نرحب بإعلان كابول الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن علاقات حُسن الجوار وتشجعنا الجهود التي تبذلها الدول المجاورة للعمل في تعاون مع أفغانستان لحل المشاكل الملحة الداخلية والمشاكل العابرة للحدود الوطنية التي تهدد بمزيد من زعزعة استقرار البلد.

وتحتاج أفغانستان إلى الدعم الدولي المستمر. ونحن نتطلع إلى مؤتمر لندن الذي سيُعقد في كانون الثاني/يناير لوضع الإطار التخطيطي اللازم، والمعايير القياسية، والاتجاه الاستراتيجي لبناء أفغانستان في المستقبل. ويتيح المؤتمر أيضا الفرصة للحكومة الأفغانية المنتخبة حديثا لأن تطرح بوضوح تطلعاتها وأفكارها باسم الشعب الأفغاني بأسره. وتتطلع أستراليا إلى القيام بدور بنَّاء في إطار ”ميثاق جديد لأفغانستان“ وستظل ملتزمة بالجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء ذلك البلد.

وستواصل أستراليا تقديم الدعم لعملية انتقال أفغانستان من مرحلة الصراع إلى مرحلة السلام والديمقراطية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.